آليات التأويل النحوي
عند ابن جني

دكتور
محمد رفعت حمدان أحمد سطوحي
الأستاذ المساعد في جامعة الأزهر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

آليات التأويل النحوي
عند ابن جني

د/ محمد رفعت حمدان أحمد سطوحي
الأستاذ المساعد في جامعة الأزهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين...

أما بعد:

فإن النحو كعلم لم يبدأ متكاملاً، وهذا شأن العلوم ؛ فكان عبارة عن جزئيات ظهرت بسبب اللحن الذى عم مناطق العرب، وهذه الجزئيات كانت تعنى بنطق آخر الكلمة مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، ثم بعد ذلك أخذ النحو كعلم طريقه إلى الدراسة المنهجية من عبد الله ابن اسحاق وتلاميذه، وبدأ الخليل فى دراسة الظواهر النحوية بطريقة علمية واستنباط الأحكام النحوية ؛ فكانت تدرس الظاهرة من ناحية وجودها وعدمها عند العرب، ومدى استحكامها فى اللسان، وقيمتها فى التركيب، وقيمتها المعنوية فى الأسلوب.

ولم تكن ظاهرة التأويل قد عرفت فى النحو ؛ لأنها ارتبطت بالنص الذى يخرج عن القاعدة، ومما يدل على ذلك أن المساجلات التى دارت بين ابن أبى اسحاق النحوى والفرزدق الشاعر لم يقع فيه تأويل من النحاة المعاصرين للشاعر، وإنما الذى وقع منهم كان تخطئة للشاعر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعرف النحو والنحاة ظاهرة التأويل بعد أن استنبطوا القاعدة من الكلام العربى، واستقرت لهم القاعدة، واختلف منهجهم فى التقعيد ؛ فوجدت نصوص داخلة تحت مظلة القاعدة، وأخرى خرجت عنها ؛ فعمدوا إلى الخارجة وتأولوها.

فالنحاة مارسوا التأويل لكن لم يجعلوه فكرة مرتبطة بمنهج علمى محكم ومنظم، فالكل تأول وكل ما خرج عن قاعدتهم أُوِّل ؛ فكان أداة تمارس لحماية القاعدة دون النظر إلى قيمتها وصلاحيتها للنص وعدم صلاحيتها، وانحصر اهتمام النحاة بها فى كونها أداة فقط، ولم يتناولوها كغيرها من الظواهر النحوية – كالحذف والذكر والفصل والتقديم.... إلخ.

وعلى أية حال فالتأويل عرف طريقه إلى النحو، وكان ابن جنى رائد هذا المجال، فهو بحق يعد مدرسة فيه ينبغى أن نعرف ما انطوت عليه من فكر ومنهج.

ولكل ظاهرة مظاهر تُحمل عليها، وقد ذُكرت مظاهر التأويل عند كثير من النحاة – قدامى ومحدثين – لذلك آثرت أن أدرس واستنبط مظاهر وآليات لم تذكر من قبل من خلال تناول ابن جنى لهذه الظاهرة ؛ فعنونته: " آليات التأويل النحوى عند ابن جنى "

ويرجع السبب من البحث فى هذا الموضوع: أن ابن جنى يعد علماً بارزاً، ورائداً فريداً فى هذا الفن، ومعالم الشئ ومعرفته تؤخذ من البارزين والرواد.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما أن القراءات القرآنية تعد مجالاً خصباً للتأويل، وقد استطاع ابن جنى أن يرد كثيراً من النصوص إلى مظلة القاعدة، وهذا بخلاف غير القراءات كالشعر والكلام المنثور، فنصوص هذه إما أن يحكم لها أو عليها – مثلاً كالضرورة فى الشعر، والشذوذ فى النثر –

كما أن من يطالع مؤلفات ابن جنى ويقف مع النص المتأول برهة يجد أن هذا العالم قد وظف كل قوانين العقل فى إرجاع النص إلى الدائرة اللغوية.

ومن أسباب الدراسة أن هناك مظاهر لم ينص عليها النحاة، ومارسها ابن جنى فى تأويلاته، وهذا هو أقوى أسباب الدراسة.

وقد قدمت هذا البحث بمقدمة – بعد حمد الله والصلاة على نبيه ﷺ أوضحت من خلالها متى عمل النحاة بالتأويل، وسبب دراسة هذا البحث. ثم مهدت لهذه الدراسة بدراسة بينت فيها ماهية التأويل وسببه، ومنهج ابن جنى فى التأويل.

ودرست الآليات مرتبة ومرقمة، ودللت عليها بنماذج، ثم بينت عيوب التأويل ومزاياه، ثم ذيلت هذه الدراسة بخاتمة احتوت على بعض النتائج والتوصيات، وأعددت فهرساً لمحتوى البحث حتى يسهل الرجوع إلى جزئياته.

وكانت خطتى فى هذه الدراسة الكيف لا الكم، فقمت بدراسة القضية النحوية التى تأولها ابن جنى، واستنبطت لها اسماً للآلية يتفق مع ما ذكره ابن جنى فى قضاياه التأويلية، ووضعت ذلك الاسم عنواناً لها، ثم ذكرت نماذج للآلية على سبيل المثال لا الحصر، وما ذكر من نماذج قمت بتحليله تحليلاً أوضحت فيه ما لابن جنى وما عليه، وبينت من خلال التحليل صنيع ابن جنى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مع النص حتى يرجعه إلى المظلة التقعيدية، وبينت الملحوظات – إن وجدت – فى تأويله.

وأرجو من الله أن تكون هذه الدراسة مفيدة مثمرة لطلاب العلم، وأن تكون قد كشفت عن جانب من هذه الظاهرة، وأوضحت القدرة التأويلية لهذا العالم، كما أسأل المولى – سبحانه وتعالى – أن ينفع بها طلاب العلم فى كل زمان ومكان، وأن يجزى كاتبها خير الجزاء إنه على كل شئ قدير، وبالإجابة جدير.

.. وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين..

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم..

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التمهيد

ماهية التأويل ومظاهره:

قبل أن نوضح معنى التأويل ومظاهره يجب علينا أن نشير إلى ما كانت عليه هذه الظاهرة قبل العصر الحديث ؛ لأنها كانت تمارس من قبل النحويين على أساس فردي غير منظم، أو مدروس.

فالنحاة مارسوه في مؤلفاتهم، ودافعوا به عن قواعدهم وأصولهم لكنهم لم يدرسوه كفكرة ذات منهج معين، ومحددة المعالم في التعامل مع النص محل الدراسة.

وأول تعريف له نقلته المصادر هو ما ذكره السيوطي نقلاً عن أبي حيان ؛ فقال: " التأويل[1] إنما يسوغ إذا كانت الجادَّة علي شيئ ثم جاء شيئ يخالف الجادة فيتأول ؛ أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا

---

(١) من المعاني اللغوية التي ذكرت فى التأويل: الرجوع والعاقبة والمآل، يقال: طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع، أي: رجع. ويقال: أوّله إليه تأويلاً، أي: أرجعه ويقال: أول إليه الشئ: رجعه. وذكروا أيضاً من معانيه: التفسير والبيان، والتدبير والتقدير، والجمع والإصلاح، يقال: أوله وتأوله، أي: فسره، ويقال: أول الكلام وتأوله دبره وقدره، ويقال: أُلْتُ الشئ أَؤُوله: إذا جمعته وأصلحته.[ينظر مادة (أول) فى: تهذيب اللغة للأزهري تحقيق / إبراهيم الأبياري دار الكاتب العربي ١٩٦٧م، وتاج العروس للزبيدي منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، ط ١، ولسان العرب لابن منظور المصري دار صادر بيروت ١٩٥٦، والصحاح للجوهري تحقيق / أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين ط ٣، ١٩٧٩ م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تأويل، ومن ثم كان مردوداً تأويل أبي على: " ليس الطيب إلا المسك " على أن فيها ضمير الشأن ؛ لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم."هـ (١)

وليس هذا التعريف بمرضي ؛ لأنه يحدد متى نستخدم التأويل، ومتى لا نستخدمه، كما أنه حدد النص الذي يمكن تأويله، وهو النص الذي خالف إجماع العرب (الجادة) أو خالف القاعدة التي جمعت من لغات العرب، ويكون هذا النص ليس منسوباً للغة من لغات العرب ؛ فإذا كان لغة لقوم من العرب فلا يصلح فيه تأويل، ولو خالف الإجماع.

فهذا التعريف قد حدد معيار التأويل إزاء النص، وضيق الأمر على المتأول ؛ فكل كلام العرب لغات (لهجات) خرجت عن الجادة (القاعدة) فكان يجب تأويلها حتى تتساق تحت المظلة المطردة. كما أنه تجاهل معيار المتأول الذي يؤدى التأويل كفكرة.

وما تميل إليه النفس في تحديد ماهية هذه الظاهرة هو ما ذكره المحدثون فى معنى التأويل ؛ فقد جاءت تعريفاتهم من خلال مرحلة طويلة من الزمن مارس فيه النحاة التأويل كعمل ذهني ينطوي على فكر مرسل لا معياري دقيق، فقد اتسم بمعيارية فردية ذهنية، ونصوص فريدة تعد شاردة من شوارد اللغة، يقوي فيها النص عمل الذهن، وهذا ما سلكه ابن جني في بعض تأويلاته، وإن كنا لا ننكر على الرجل جهده العظيم في هذا المجال. فذكر المحدثون في تعريفهم أنه:

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي. تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي صـ ٤٧/٤٨ دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وسيلة ذهنية وفنية بارعة يعالج بها النحويون الخرق الصريح للقواعد النحوية واللغوية المطردة. (١)

أو هو: صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر، وأن النحاة قد أولو الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه(٢).

أو هو: الوسيلة التى لجأوا إليها للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها. (٣)

أو هو: ما يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد. (٤)

أو قل: هو وسيلة اضطرارية استخدمها النحاة فى تأويل ما يخالف قواعدهم وأصولهم التي استمدتا من واقعين متباينين بهدف حماية القاعدة من كل نص يخالف تراكيب النصوص التي بنيت منها القاعدة، وحماية الأصل من كل رأي يهدمه.

---

(١) ينظر: دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها د / صاحب أبو جناح صـ س١٤٤ – دار الفكر – ط١ – ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

(٢) راجع: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث. د.محمد عيد صـ ١٥٧ – عالم الكتب.

(٣) راجع: أصول التفكير النحوي د / على أبو المكارم صـ ٢٦١ – منشورات الجامعة الليبية كلية التربية ١٩٧٣.

(٤) راجع: أصول التفكير النحوي صـ ٢٦٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والواقعان المتباينان هما: واقع اللغة، أي النص الـذي يـروى عـن العرب، أو هو الكلام العربي الذي سيقت منه القاعدة وجزئياتها.

والثاني: واقع التفكير العقلي والاستنباط لمواد القاعدة (أي: دور العلماء الذين قاموا بالاستنباط) ؛ فالنحاة فكروا فى النص فوضعوا قواعد سليمة، كقواعد الإعراب والبناء، وقواعد الإسناد في الجملة الاسمية ؛ وقواعد الإسناد فى الجملة الفعلية.... إلخ الأبواب النحوية. فكان الأمر يسلم لهم عند هذا القـدر ولكـنهم أعملوا العقل فى أمر اللغة متأثرين فى قضايا الفروع بـالمنطق – لا القـضايا الأصولية التي أشرنا إليها – فظهرت العلة المنطقية والجري وراءها بـشغف، وظهرت نظرية العامل ؛ فمن القوانين المنطقية التي شغف بها النحـاة، وكـان دعامة أساسية للتأويل: قانون السببية، ومفاده: أن لكل شئ سبباً، ولكل حـادث محدثاً ؛ فسحبوا هذا القانون على اللغة والنحو، وأوجدوا له بيئة خصبة وهـي: تعاقب حركات الإعراب تبعاً للوظيفة النحوية، وأن هذا التعاقب حدث ولا بد له من محدث ؛ فقالوا: بنظرية العامل، وأجدوه وتأولوه إن كان محذوفاً.

وقانون عدم التناقض قد غشي النحو بمنع اجتماع عاملين على معمول واحد، وقانون المقدمات الذي اعتمد عليه القياس النحوي...إلخ.

فمجمل القول: أن النحاة قد نظروا إلى النص فوضـعوا القاعـدة دون حصر لكل النصوص العربية، فإذا وجدوا نصاً يخالف ما بنوا عليـه قواعـدهم تأولوه، ثم أعملوا العقل في القاعدة فدرسوها وفصلوها تفصيلاً عقلياً ومنطقياً ؛ فأقاموا الحجج والبراهين على ما توصلوا إليه من بناء للقاعدة، فإذا عثروا على حجة أو رأياً تأولوه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سبب التأويل:

أرجع الدكتور محمد عيد في كتابه أصول النحو سبب التأويل إلى قضايا أصول النحو، وقضية العامل، والعلة والمعلول، فيقول:

" إن التأويل – فيما أظن – قد وجد فى النحو نتيجة عاملين: أحدهما حدد وجهته والآخر سار فيه وأوغل ؛ فالسبب فى وجود التأويل فى النحو نظريات أصول النحو مثل: العامل والمعمول، والعلة والمعلول والقياس، وقد نماه النظر العقلي، وأبدع فيه حتى وصل به إلى درجة التعمية والإلغاز " هـ. (١)

ويقول أيضاً: " فالتأويل وجد في النحو نتيجة نظر عقلي عميق كانت له أسبابه غير المباشرة من تأثير الباحثين فى النحو بطريقة الباحثين فى العلوم التي صاحبته وعاصرته وبخاصة تأويل التفسير، أما أسبابه المباشرة حقاً فهى الأصول النحوية الأخرى حيث اعتصر النحاة النصوص اللغوية اعتصاراً لتتوافق مع تلك الأصول."(٢)

وأعتقد أن التأويل وجد في النحو – بالإضافة إلى ما ذكر – بسبب الصراع بين تقديس النص وتقديس القاعدة فالنص يشمل القرآن وقراءاته، فوقع النحاة في صراع بين رد القاعدة التي اعتمدتها نصوص أخرى كالشعر والأقوال العربية، وبين القراءة المقدسة فاضطروا إلى تأويل القراءة بما يتفق والقاعدة المستنبطة من النصوص الأخرى كالقرآن والشعر وكلام العرب المتمثل فى الحكم والأمثال....

---

(١) أصول النحو العربي ص١٦١.

(٢) أصول النحو العربي د / محمد عيد ص ١٦٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن الممكن أن يكون سبب التأويل في غير القراءات القرآنية هو الخوف من هدم القاعدة التي بنيت من واقع لغوي معين، كما يعد الرجوع في بعض جزئيات القاعدة فقداً لمصداقية القاعدة، واهتزاز الثقة فى النحاة الوضاعين الذين اكتسبوا ثقة العامة والخاصة من وراء هذا العمل الجليل، وهو صوغ اللغة في قوالب والتعليل لها حتى يجتمع العامة على لغة موحدة بدل الوقوع فى اللحن، والاضطراب فى الأسلوب.

وأيضا يرجع سبب التأويل إلى التعصب، وَوَجْدِ النحاة بعضهم على بعض ؛ فقد دفع هذان العاملان العقل إلى الانطلاق فى أمر اللغة وقواعدها بلا هوادة ؛ فظهر التباري بينهم والتنافس، وأصبح الواحد منهم يبحث ويشغله البحث حتى يجد ما يرد به قول صاحبه، فإن لم يجد جرى وراء عقله وشحذ ذهنه متسلحاً بأسلحة المنطق الأرسطو، وما ذلك إلا ليرد به نص صاحبه، أو يدفع حجته العقلية ؛ فلم يجدوا أمامهم إلا التأويل لرد النص – هذا إن لم ينعتوه بالشذوذ – وإن قوي تأولوه حتى يتفق مع أصولهم.

وبذلك يكون التأويل قد انبثق وتمخض من رحم منهج متعدد ؛ منهج سلكه بعضهم ففتح الباب لكل مسموع، ومنهج حدد المسموع وضيق مشاربه ؛ فاضطروا إلى تأويل ما خرج عن الحد، واضطر من وسع إلى تأويل ما ضيق حتى يعم كل مسموع ؛ فتأولوا الآراء التي كانت مدعاة إلى التضييق.

مظاهر التأويل:

مظاهر التأويل هي: الحذف، والاستتار، وصوغ المصدر، والتقدير في الجمل والمفردات.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يعد الحذف من أهم مظاهر التأويل، وقد أورده ابن جني تحت باب فى شجاعة العربية.

قال ابن جني: " قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف والحركة. وليس شئ من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب فى معرفته. " (١)

ثم ساق أمثلة لكل نوع فمثل للجملة بنحو: والله لا فعلت، أي: أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل، ومنه: الطريق الطريق...إلخ(٢).

ومثل لحذف الاسم بحذف المبتدأ كما فى قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ﴾ (٣) أي: ذلك بلاغ، أو هذا بلاغ. وحذف الخبر نحو قولهم فى جواب من عندك: زيد، أي: زيد عندي. وذكر أمثلة لحذف المضاف، والمضاف إليه، والموصوف والصفة، والمفعول، والظرف، والمعطوف والمعطوف عليه، والمستثنى.... (٤)

---

(١) الخصائص لابن جني ٢/٣٦٠. تحقيق / محمد على النجار – دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت لبنان.

(٢) راجع: الخصائص ٢/ ٣٦٠

(٣) سورة الأحقاف: من الآية (٣٥).

(٤) راجع: الخصائص لابن جني ٢/ من صـ ٣٦٠ إلى ٣٧٩، وأصول النحو د / محمد عيد ١٦٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وذكر في حذف الفعل نحو: أزيد قام ؟، وذكر في حذف الحرف الحرف الزائد [1]

أما الاستتار فيشمل استتار الضمير سواء أكان مستتراً وجوباً نحو: أوافق نغتبط، أم جوازاً نحو: قام غلامه. ويشمل – أيضاً –إضمار أن فى نصب الفعل المضارع سواء أكان الإضمار واجباً أم جائزاً. [2]

أما صوغ المصدر فيكون بواسطة حروف الموصول، أو حروف المصادر، وأهمها (أنّ – أن – كي – لو – ما) فهذه الحروف تؤول مع ما دخلت عليه بمصدر.

وأما التقدير فى الجمل والمفردات فيشمل الجمل التى لها محل من الإعراب ؛ فهي تؤول بمفرد حلت محله، وهي خمسة: (جملة الخبر – جملة المفعول فى باب ظن – جملة جواب الشرط الجازم – جملة الحال – جملة التابع)، ويشمل المجرور بحرف جر زائد، نحو: ما جاءني من أحد، ويشمل تأويل المعاني الشكلية لتوافق المعاني الدلالية، وذلك كتأويل المصدر باسم الفاعل والعكس. [3]

أما هذا العالم (ابن جني) فقد أراد أن يخدم اللغة العربية فتجلى عن كل الأسباب السابقة وترفع عنها، وجند نفسه وعقله لخدمة اللغة حتى تكسى بثوب

---

(١) المرجع السابق ٢/٣٧٩ إلى ٣٨١، وصـ ١٦٥.
(٢) راجع: أصول النحو العربي د / محمد عيد ص ١٦٦
(٣) راجع: أصول النحو ص١٦٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاطراد ؛ وما كان ذلك منه إلا من واقع ديني انطلق من حرصه على لغة القرآن من الخلاف والاختلاف.

منهج ابن جني في التأويل:

سلك ابن جني فى موروثه التأويلي منهجاً معينا استطاع من خلاله أن يوظف العقل والمعرفة في خدمة النص، ومن يطالع فكره التأويلي يلحظ هذا المنهج ؛ فقام منهجه على الوصفية والمعيارية ؛ وبذلك يكون قد سلك المنهج المعياري والوصفي في تأويله للنص.

والمنهج المعياري هو منهج لا يكتفي بوصف الظواهر النحوية، بل يتجاوزها إلى بيان الصحيح الذي يجب أن يقال تبعاً للقواعد العامة، وبيان نواحي النقص والخطأ فى غير الصحيح حتى يسلم منها ويطابق الأصول المرعية. (١)

والمنهج الوصفي: هو منهج يعتمد على التجرد والموضوعية، وأن يتعامل الباحث مع المادة اللغوية على أساس(الشكل والوظيفة) من دون أن يدخل في حسبانه أية أفكار أخرى خارجة عن اللغة نفسها. (٢)

فهذا المنهج يقرر أن اللغة ينبغي أن تدرس في مرحلة خاصة أي: تدرس حالة استقرارها في بيئة زمانية ومكانية محددة ؛ فتوصف كظاهرة

---

(١) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ص ٩٠ د / أحمد سليمان ياقوت. عمادة شئون المكتبات – جامعة الرياض.

(٢) دراسة النحو العربي في ضوء المنهج الوصفي. د / خالد خليل هادي جريدة الصباح التاريخ ١٨/ ٧ / ٢٠٠٧ اسم الصفحة :أدب.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اجتماعية، وتلاحظ وقائعها وطرق تركيبها دون الحكم بالخطأ أو بالصواب عليها، أو على بعض من مظاهرها. (١)

فهذا المنهج يعمد إلى وصف اللغة والظواهر اللغوية دون الحكم لها أو عليها في مرحلة معينة ومكان معين، وهذا يعني أن اللغة على هذا المنهج ستدرس بكافة مستوياتها المتنوعة.

وهذا المنهج يقوم على التحديد السابق بالإضافة إلى دراسة اللغة بكافة مستوياتها، وألا يقتصر الدرس على مستوى لغوي واحد، مع مراعاة عدم الخلط في مستويات التحليل اللغوي. (٢)

وهذا لا يتفق مع طبيعة التقعيد النحوي، أو قل: لا يتفق مع ما بُني منه العلماء من كثرة الخلاف النحوي، وتعدد الآراء ؛ فالنحاة جمعوا القواعد من مستويات متعددة، وبالتالي وقعوا في خلط في مستويات التحليل اللغوي. ولم يلتزموا بمنهج معين في عملية الجمع والتقعيد فما أقره فريق رفضه الآخر أو تأوله ؛ فأدى هذا إلى تشعب القاعدة، وكثرة المذاهب والخلافات.

فهذا المنهج يخالف صنيع النحاة من حيث الموضوعية، ويوافقهم من حيث المنهج ؛ فالنحاة لم يتسموا بالموضوعية من حيث التحديد الزماني والمكاني، فاختلفوا فيما يحتج به وبكلامه من أهل المائة الرابعة، واختلفوا أيضاً فيما يحتج به من أهل العرب.

---

(١) ينظر: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه صـ ٣٧٤ د / على مزهر الياسري الدار العربية للموسوعات ط ١ سنة٢٠٠٣ م

(٢) راجع: الفكر النحوي عند العرب ص٣٧٤ د / على مزهر الياسري.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما اتفاقهم من حيث المنهج فكان منهج النحاة في دراسة اللغة يتطرق إلى مستوياتها المتعددة، فجعلوا لغة أدبية، واعتمدوا بعض اللهجات في دراستهم للقاعدة، كما أنهم تناولوا مستويات التحليل اللغوي بجدية وانفراد ؛ فتناولوا الصوتي والصرفي والمعجمي والسياقي. وبذلك يكون النحاة قد عرفوا المنهج الوصفي، وإن لم يتحدوا في تطبيقه على اللغة، ولهم العذر في ذلك فلم تكن لديهم سبل حصر دقيقة توفر لهم أمر الاطلاع على لهجات القبائل، فما سمعه نحوي من عربي ربما وقع في خلده أنها لغة أدبية فتعامل معها ونقلها وربما بنيت عليها أمور نحوية، وامتد بها جسر الخلاف إلى أجيال وأجيال.

ولنضرب لذلك بعض النماذج التي تدل على أن ابن جني عالم تفرد بسمة تأويلية لم يسبق إليها، وأنه قد تسلح لارتياد هذه الظاهرة الوعرة المسلك، والتى تعتمد على الفكر العقلي، والمعرفة الواسعة بكل فنون الحجة القوية والبراهين الساطعة – نقلاً وعقلاً – التي تسكت المعترض وتحير النقلة والرواة. – كما سنوضح فى آليات التأويل –

ومن هذه النماذج التي اعتمد فيها ابن جني المنهجين السابقين:

قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ (١).

فقد اعتمد ابن جني في هذا النص الذي أراد تأويله المنهج الوصفي، فأخذ يصف النص ويحلله لعله يجد له مخرجاً لعله يندرج تحت القاعدة المطردة المعمول بها في اللغة ؛ فاستند في هذا إلى شيئين:

---

(١) سورة البقرة: من الآية (٣١). وهي قراءة يزيد البربري كما في المحتسب لابن جني ٦٤/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأول: الكلام الإنشائي وهذا ما تلحظه من أول نظرة تقرأ فيها كلامه، فقد استند إلى اهتمام العرب في كلامها بالفضلات (المفعول) فأولوه العناية والاهتمام وجعلوه رب الجملة، وهذا لا بأس به ولا غبار عليه ؛ فهى طريقة يلجأ إليها كل عالم إذا وقف أمام نص مخالف للقاعدة ؛ فتجده يستخدم عقله فيبحث عن علة تكون تعليلاً لهذا النص.

الثاني: الواقع اللغوي وهذا يتمثل في تغيير النمط التركيبي للجملة حين يكون المراد هو الفضلة (المفعول) وقد ورد هذا التغيير في لغة العرب في نمطين مختلفين: الأول: عندما يراد المفعول فيكون الحديث عنه ولا يراد الفاعل فيحذف حذفاً نهائياً ولا يسأل عنه، وهذا يتطلب تغييراً في الشكل والوظيفة، نحو: ضُرِب عمروٌ (نائب الفاعل) والثاني: عندما تقدمه العرب فى أول الجملة، ويشغل عنه الفعل وترفعه (مع جواز نصبه ورفعه) نحو: عمرو ضربه زيد، ثم حذفوا الضمير ونووه فتقول: عمرو ضرب زيد. (١)

ونستطيع أن نلمس من كلام ابن جني – الذي وقف فيه أمام النص فأبدع وأحسن واهتدي إلي ما لم يهتد إليه الأوائل وقامت حوله دراسات المتأخرين والمحدثين – أن العرب تصرفت في الرتب حسب متطلبات السياق، وأن هذا التصرف لم يكن اعتباطاً بل تدريجياً يتفق وفكر المتلقي فقد تحذف الرتبة وتحل محلها رتبة أخرى – مع وجود علامات تدل على هذا – وتمثلت هذه العلامات في الشكل والوظيفة.

---

(١) راجع: المحتسب ٦٥/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتصرفوا أيضاً فى الرتبة فقدموها ولم يكن هذا التصرف إلا محكماً ومنظماً فلم يدفع إلى ذهن السامع دفعاً حتى يستهجنه ؛ فقدموها فى أول الأمر بشكلها ووظيفتها حتى ما إن ألف هذا التركيب وجدوا أنفسهم أمام معان تتطلب أنماطاً جديدة تدل على هذا المعنى ؛ فعمدوا إلى تغيير وظيفتها وشكلها فى أنماط تركيبية هدفها المعنى والسياق، انظر هذه الأنماط: ضرب زيد عمراً، فـ ضُرِب عمروٌ، فـ عمراً أو عمروٌ ضربه زيدٌ، فـ عمروٌ ضرب زيد. فالأول نمط عادي يجمعه الإسناد، والثاني ليس المقصود الإسناد، وإنما المقصود معرفة المضروب والاهتمام بشأنه فلا حاجة أمام هذا المعنى المراد إلى ذكر المسند إليه؛ فألغي تماماً ؛ لأن ذكره لا يتفق مع مراد المتكلم وبذلك يضيع المراد لو التزم النمط التركيبي المعتاد ؛ فحذفه واهتم بالمراد المَعْنِي به الكلام. والثالث: عمدوا إلى تتابع المعنى وتجليته وهذا ما يقوم به المفعول فاهتموا به، وكان من مظاهر الاهتمام به إعطائه رتبة لفظية تدل على أنه سيد الجملة، ولمزيد من العناية غيروا الشكل فرفعوه.

وسأورد نص ابن جني في ذلك حتى تلحظ ما ذكرناه:

قال: ".... أصل المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل.... فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل.... فإذا ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبة.... فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة، فقالوا: عمرو ضربه زيد.... وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل ألبتة، وهو قولهم: أُولعت بالشئ، ولا يقولون: أولعني به كذا... "هـ[1].

---

(١) المحتسب ١/٦٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد اعتمد ابن جني فى هذا النص المنهج الوصفي فوصف الظاهرة وعلل لها، وقد لوحظ في تحليله ووصفه ما يأتي:

- أن ابن جني قد ركز على المعنى، وإظهار أهمية الفضلة فى إبراز المعنى وتوضيحه، فقال: " وهذا كله يدل على شدة عنايتهم بالفضلة ، وإنما كانت كذلك لأنها تجلو الجملة وتجعلها تابعة المعنى ". هـ (١)
- اعتمد ابن جني الأنماط التركيبة التى حظيت بها الجملة العربية فتدرج بالجملة من نمط إلى نمط حتى يقنع السامع، وجعل هذا من قبيل المسامحات التى تتدرج بالجملة من نمط إلى نمط حتى تؤدي جملتك معناك الذي تقصده، فكأن لك فى الجملة أنماطاً متعددة، وعليك أن تخلص إلى النمط الذي يلائم المعنى، فالنمط الأول: المعروف والمألوف، فإذا أردت مزيد معنى لك أن تستخدم أنماطاً أخرى. نحو: ضرب زيد عمراً، أو عمراً ضرب زيد، أو عمرو ضربه زيد...إلخ.
- استخدم ابن جني إحلال الوظائف النحوية محل بعضها مع التنبية على ذلك بتغيير البنية التركيبة، كما حدث فى النص السابق، فجعل إسناد الفعل إلى المفعول فى بعض الاستعمالات العربية الفصيحة للعناية به أمراً معهوداً ومألوفاً؛ فلا ضير أن يَرِدَ نص بعد ذلك على الرغم من وضوح الوظائف النحوية فى النص، وأن حذف أحدها

---

(١) المرجع السابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ليس بالضروري، ولكنه جعل الإحلال لغرض معنوى مع الاستئناس بالسماع نحو: أولعت بالشئ، وثلج فؤاد الرجل...[1]

- أن ابن جني في تحليله اعتمد على السياق ومعطياته، فالنسق السياقي في مثل هذه التراكيب أن يأتي بهذا النمط في الجملة الفعلية وخصوصاً النسق القرآني لمعرفة الفاعل والمفعول ؛ فالسياق واضح والمعنى مألوف لذلك أنت بالخيار فى اختيار أي مسلك تسلكه، فإذا وقع نظرك على مسلك معين فلغرض ومزيد معنى يراد من التركيب. وذكر لذلك أمثلة – بالإضافة إلى النص السابق بقراءتيه – قال تعالى: ﴿إِنَّ الْأِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾ [3]، هذا نمط والنمط الآخر قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْأِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [4]، وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْأِنْسَانَ* عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾[5]...إلخ.

وعلق على ذلك بقوله: " فقد علم أن الغرض بذلك فى جميعه أن الإنسان مخلوق ومضعوف، وكذلك قولهم: ضُرب زيد إنما الغرض منه أن يعلم أنه منضرب، وليس الغرض أن يعلم من الذي ضربه، فإن أريد ذلك، ولم يدل

---

(١) راجع: المحتسب ٦٥/١.

(٢) سورة المعارج: الآية (١٩).

(٣) سورة النساء: من الآية (٢٨).

(٤) سورة العلق: الآية (٢).

(٥) سورة الرحمن: الآيتان (٣، ٤).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دليل عليه فلا بد أن يذكر الفاعل فيقال: ضرب فلان زيداً، فإن لم يفعل ذلك كلّف علم الغيب. " هـ [1]

وبهذا يكون النحاة قد عرفوا المنهج الوصفي، وليس كما يزعم بعض المحدثين بأن النحاة لم يتبعوا المنهج الوصفي أي: وصف اللغة والظواهر النحوية كما هي فى الواقع دون إدخال شئ عليها أو حذف شئ منها، بل اتبعوا المنهج المعياري فقط [2]. وما ذكرناه من وصف ابن جني يدل على أنهم قد جانبهم الصواب. وأن النحاة قد سلكوا فى دراساتهم المنهج الوصفي والمعياري، وما ابن جني إلا أنموذج لهم. والسبب فى إدعاء المحدثين هذه الدعوة ترجع إلى التقييد بطريقة معينة فى دراسة اللغة قديماً، والالتزام بمدرسة من المدارس المعروفة ؛ فغلبت عليهم المعيارية والنقد لكل ما خالف نظام مدرسته، هذا بالإضافة إلى التحديد المكاني والزماني للغة فهذه المعيارية (معيارية الزمان والمكان) جعلتهم ينقدون كل خارج عن هذه المعيارية، أضف إلى ذلك عصبية كل فريق أو مدرسة جعلتهم يهدمون كل ما تبنته الأخرى.

أما ما اعتمد فيه ابن جني المنهج المعياري فهو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [3]، فقد وضع ابن جني هذا النص (القراءة) على معيارية القواعد المستنبطة من النصوص العربية – قرآن وشعر وكلام العرب – فقام بعمل معياري له فوجده خارجاً عن ما جمع من النصوص التي اعتمدت

---

(١) المحتسب: ٦٦/١.

(٢) انظر: ظاهرة الإعراب فى النحو العربي ص٩٠.

(٣) سورة البقرة:من الآية (٣٤)، وهي قراءة أبي جعفر يزيد (المحتسب ٧١/١).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في صوغ القاعدة ؛ فأصدر حكمه فيه بناء على موازنة بينه وبين غيره من النصوص، فقال: " هذا ضعيف عندنا جداً. " هـ [1]

وعلل لحكمه هذا بقوله: " وذلك أن الملائكة فى موضع جر، فالتاء إذا مكسورة، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من (اسجدوا) لسقوط الهمزة أصلاً إذا كانت وصلاً." هـ [2]

ثم رد على ما يمكن أن يُظن أو يُخرج عليه هذا النص، وهو جواز أن تستهلك حركة الإعراب، وتطرح عليها ضمة الهمزة إذا ما كان قبل الهمزة ساكناً، نحو قولك: ادخلُ ادخل، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتُ اخْرُجْ﴾ [3] فقد جاز أن يضم حرف الإعراب أو البناء، ويأخذ وضعاً جديداً إذا كان الحرف الذي قبل الهمزة ساكناً فتطرح ضمة الهمزة عليه لالتقاء الساكنين. وبهذا يرد من يمكن أن يزعم بأن الضمة التي في الملائكة هي ضمة الهمزة، وأن حركة الإعراب استهلكت ؛ وهذا لا يجوز إلا على لغة ضعيفة. [4]

وقال: " فهذا التخفيف مع النقل إنما يكون إذا كان الأول الملقى ساكناً، فإما إذا كان متحركاً فقد حمته حركته أن يقبل حركة أخرى غيرها ". [5]

---

(١) المحتسب لابن جني: ٧١/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) سورة يوسف: من الآية (٣١).

(٤) المحتسب: ٧١/١.

(٥) المرجع السابق ٧٣/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وساق روايات أخرى لتدعيم هذه القضية لكنه لم يؤمن بها، فمن ذلك رواية نقلها ابن جني وهي حكاية عن أبي عبيدة من رواية أحمد بن يحيى، ومجمل هذه الحكاية: أن امرأة عربية قالت لبناتها: أفي السَّوَتَنْتَنَّه ؟ وأصلها: أفي السوءة أنتنه، فحذف الهمزة من السوءة تخفيفاً، وألقت حركتها (الفتحة) على الواو فانفتحت الواو، وألقى حركة الهمزة (الفتحة) فى أنتنه على كسرة التاء من السوءة فانفتحت، وحذفت همزة أنتنه فصارت: أفي السوتنتنه. هكذا قال أحمد بن يحيى.(١)

ورفض ابن جني هذه الرواية ولم يقتنع بها ؛ لأن تخفيف الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها جائز إذا سكن ما قبلها، وساق لذلك أمثلة من القرآن الكريم كما في قراءة ورش عن نافع: ﴿ قَدَ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾(٢)..... وعلق على إلقاء حركة الهمزة المخففة بالحذف إذا تحرك ما قبلها بقوله: " فهذا كله يشهد بضعف قوله تعالى: قلنا للملائكةُ اسجدوا، وفيه أكثر من هذا ولولا تحامي الإملال لجئنا به، وفيما أوردناه كاف مما حذفناه.هـ (٣)

ومما اعتمد فيه ابن جني المنهج المعياري فى النص ؛ فوصفه وتدخل فيه، قوله تعالى فى قراءة من قرأ: ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسِ

---

(١) راجع: المحتسب ٧٢/١.

(٢) سورة المؤمنون: آية (١).

(٣) المحتسب: ٧٣/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أَجْمَعِينَ﴾ [1]، فجعل ابن جني الملائكة وما بعدها مرفوعاً بفعل محذوف يفهم من السياق تقديره: وتلعنهم الملائكة...[2] وهذا تدخل فى النص لخدمته. ودلل على ذلك بقول الشاعر: [3]

تذكَّرَتْ أرضاً بها أهلُها أخوالُها فيها وأعمامُها

فنصب الأخوال والأعمام بفعل محذوف دل عليه المذكور، وتقديره: تذكرت أخوالها.... [4]

ومثله من ذلك قوله تعالى: ﴿ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَاداً فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [5] فقد أول ابن جني نصب (فساداً) فى الآية الكريمة بما يدفع عنها شائبة اللحن، ويجعلها تحت مظلة العرف اللغوي المقبول، معتمداً فى ذلك على السياق.

---

(١) سورة البقرة: من الاية (١٦١) وهي قراءة الحسن البصري كما في المحتسب: ١١٦/١.

(٢) المحتسب: ١١٦/١.

(٣) البيت من بحر السريع، وقائله: عمرو بن قميئة في سفره، وكان قد تذكر ابنته في سفره.

والشاهد: أخوالها وأعمامها فقد نصب بإضمار فعل لهما دل عليه المذكور تقديره: تذكرت، وإما على البدل من الأرض.

مواضعه: الكتاب ٢٨٥/١، والخصائص ٤٢٧/٢، والمحتسب ١١٦/١، وشرح المفصل ١٢٦/١، والخزانة ٢٤٨/٢، وديوان عمرو بن قميئة ص ٦٢.

(٤) المراجع التى ذكرت الشاهد.

(٥) سورة المائدة: من الآية (٣٢)، وهى قراءة الحسن كما في المحتسب ٢١٠/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال ابن جني: " ينبغي أن يكون ذلك على فعل محذوف يدل عليه أول الكلام، وذلك أن قتل النفس من أعظم الفساد ؛ فكأنه قال: أو أتى فساداً، أو ركب فساداً، أو أحدث فساداً. وحذف الفعل الناصب لدلالة الكلام عليه وإبقاء عمله ناطقاً به ودليلاً عليه مع ما يدل من غيره عليه أكثر من أن يؤتى بشئ منه مع وضوح الحال به."هـ [1]

فقد وجه ابن جني مسار النص فبدلاً من الإتباع جعله مستقلاً يتناسب مع السياق ؛ لأن قتل النفس غير إتيان الفساد ؛ فمن أفسد فى الأرض بأي ألوان الفساد فكأنه قتل النفس ؛ فلذلك نصب فساداً، وأضمر له فعلاً لما يأتي:

- أن الفساد معنى والنفس ذات فلذلك لا يصلح لهما فعل واحد؛ فالنفس يصلح لها الفعل قتل أن يقع عليها، أو تقوم به، أما الفساد فلا يصلح له الفعل قتل أن يقع عليه ؛ لأنه معنى والمعانى تؤتى وتحدث فى الزمن فلا يمكن أن يكون الفساد مظروفاً للزمن وإنما الزمن ظرف له.
- المعاني عند وقوعها لا تنفك عن الزمن بخلاف الذات فانفكاكها عن الزمن لازم ؛ فلا يمكن أن يكون الفعل قتل بزمنيته الماضوية عاملاً فيه لذلك ناسبه فعل يدل على الحدوث فأضمر له فعل تقديره: أتى... كما ذكر ابن جني.

---

(١) المحتسب ١/٢١٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- أن (فساداً) لا يمكن أن يكون عطفه على (بنفس) لأنه ذات والذوات أدوات الأحداث بخلاف المعاني فإنها أحداث مجردة عن الـزمن ؛ فلعدم التشريك بينهما امتنع العطف.

- اختلاف جهتي الفعل أو الحدث حالت دون الإتباع ؛ فالقتل: إزهاق الروح، أي: هدم البنية يؤدى إلى خروج الروح، أما الفـساد فـلا يدور فى هذا المعنى، – وإن كان يمكن أن يكون سبباً في إزهـاق الروح وليس مؤدياً إلى ذلك مباشرة – فإطلاق معنى الفعـل قتـل دون تقييد حال دون عطف (فساداً) على معموله، وكان من الأولى أن يضمر له فعل حتى يؤدى المعنى المراد على أكمل وجه، وهذا من سر عظمة القرآن، ومن كنوز إعجازه. والله أعلم

فما ذكرته من نماذج يدل على أن ابن جني ــ وهو أحد النحاة ــ قد استخدم المنهج الوصفي والمعياري، وإن لم يكن بطريقة محـددة ؛ لأن طبيعـة النص هى التى كانت تفرض عليه المنهج المطلوب فلا يمكن أن يـزاوج بـين المناهج كما هو معروف فى الدراسات الحديثة ففى الدراسات الحديثة يمكن لـك أن تدرس اللغة من الوجهة التاريخية (المنهج التاريخي)، أو تصف اللغة عـن طريق التجرد والموضوعية دون تدخل فى النص (المنهج الوصـفي)، أو تنقـد النص وتفرض عليه ما يجب أن يقال، وما لا يجب (المنهج المعياري).

والفرق بينهما أن الأوائل يدرسوا النص ويتركوا لطبيعتـه أن تحـدد المنهج المطلوب ــ وصفي أو تاريخي أو معياري ــ أما فى الدراسات الحديثة فتلزم نفسك تجاه النص بمنهج محدد. وبلا شك أن الأوائل كانوا أحسن حـالاً،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فيقفون أمام النص واحتياجاته، فالحاجة هى التي تحدد المسار ؛ لأن النص قد يكون متفقاً مع القواعد فيحتاج إلى وصف، وقد يكون متفقاً فى شئ من جزئيات القاعدة ومخالفاً فى الآخر، فيحتاج إلى الوصف والمعيارية والتاريخية، وذلك ببيان زمن صدوره ومكانه، وتحليله، وبيان مدى انحرافه، وبالتالى الحكم له أو عليه.

كما أن طبيعة اللغة ونصوصها لا تتفق مع التوحد المنهجي حيث إن اللغة تصدر من مستويات متعددة وعبر قرون متتالية، فهى متنوعة المشارب وتصدر من أفراد شتى ؛ فيجب عليك أن تقف أمام النص من جميع جوانبه التاريخية والوصفية والمعيارية، فالنحاة الأوائل تناولوا اللغة من الناحية التاريخية (الزمانية والمكانية) والوصفية فحددوا مستوياتها ووصفوها، وحكموا على النص.

والمحدثون كذلك لكنهم لم ينظروا إلى طبيعة اللغة العربية بمستوياتها المتعددة، وما طرأ عليها من لحن يمكن أن يفسدها ؛ فكان لزاماً عليهم أن يحكموا جميع المناهج فى النص، لكنهم أوجبوا عليك أن تدرس اللغة إما من الناحية التاريخية، أو الوصفية، أو المعيارية. والأوائل تخلوا عن هذا الإلزام. هذا بالإضافة إلى استخدامهم المنهج التاريخي فحددوا زمان اللغة ومكانها ــ وإن كان هذا التحديد قد أضر باللغة فى بعض الجوانب عبر عصور متعددة مما كاد أن يكسبها الجمود إزاء هذا التحديد ــ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

آليات التأويل النحوي [1]

الآلية الأولى: الثنائية (قانون الثنائية)

ونعنى بها: ما يبنى على العلاقة التلازمية بين الشئ وضده، والبحث فى ثنائية النسق الكوني تجعل العقل يدرك الحقيقة عن طريق تلك الثنائية [2].

---

(١) هذه الآليات يمكن أن نلحظها من خلال تناول ابن جني لظاهرة التأويل – هذا بالإضافة إلى ما ذكرته من مظاهر التأويل، على سبيل الإجمال والإشارة لا على سبيل الدراسة وتناولها كثير من الباحثين أمثال الدكتور / محمد عيد فى كتابه أصول النحو العربي. وهذه المظاهر قد حصرها كثير من الباحثين ــ كما ذكرت ــ في: الحذف، والاستتار، وصوغ المصدر، والتقدير فى الجمل والمفردات. كما تناولها الدكتور / محمد عبد القادر هنادي فى رسالته (ظاهرة التأويل فى إعراب القرآن الكريم، وزاد على المظاهر السابقة: التقديم – التأخير – الاعتراض – الزيادة – الإدغام – الاتباع – التشبيه – التناسب – الإشباع – التوهم – الحمل على المعنى. (راجع البحث ٣٩٥ وما بعدها). واعتقد أن هذه المظاهر ترجع إلى مظهر التقدير الذي ذكر سابقاً ؛ فهو يجمع هذه الأشياء تحت مظلته، فالتقديم.... إلخ هو تقدير للمعنى النحوي مقدماً أو مؤخراً، أو زائداً.... فهذه الأشياء تعد تفصيلاً بعد إجمال.

(٢) البحث فى الثنائيات يدرك به حقيقة الشئ وماهيته ووظائفها المنوطة بها، وهذا من عمل العقل، أما البحث فى غير ذلك فيعتمد على مقدمات ينتهى بها إلى نتيجة معينة، كالبحوث العلمية والأدبية واللغوية، ولا مانع أن يستعين الأخير فى إثبات شئ أو نفيه بالأول.

على أن بعض الباحثين أثبت خطأ التفكير الثنائي، واقتنع بالنسبية وتعدد الأسباب وتداخل الأشياء وامتزاج الصفات، واجتماع النفع والضر فى الشئ الواحد. == == وأقر مبدأ التغليب والترجيح، واستند فى ذلك إلى التداخل بين المذكر والمؤنث فلا توجد ذكورة محضة، ولا أنوثة خالصة، وإنما فى أعماق كل رجل أنثى، وفى أعماق كل أنثى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كالحضور والغياب، والإفراد والجمع، والذكورة والأنوثة....إلخ. وقد لاحظت أن ابن جني قد استند فى بعض تأويلاته على هذا القانون ؛ فغلب المعنى النحوي المخالف إذا ورد فى نص مخالف للقواعد على الوجه الذي بنيت عليه القاعدة ؛ وذلك لما بينهما من التلازم – كما سأوضح – وليس ذلك هدماً للقاعدة، وإنما يعنى أن ذلك النص (القائل) غلَّب هذا المعنى على الذي بنيت عليه القاعدة ؛ فورد به لعلة وحكمة وسر، وكان ابن جني أحد رواد هذه الأسرار والحكم والعلل.

وقد استغل ابن جني هذه الآلية (الثنائية) فى مفردات معينة، ومعان وثيقة الصلة بطبيعة العربي، وبما يمكن أن تفرزه المستويات اللغوية العربية، فاعتمد على السلوك التأثري بين الثنائيات، وأن كل ثنائية قد تؤثر فى الأخرى فتأخذ هذه ما عند تلك ؛ وبذلك يتداخلان فى الشكل الظاهري وإن كانتا لهما استقلالية وجودية، وقد حقق ابن جني مبدأ الثنائية فى اللغة العربية بصفة عامة، والنحو بصفة خاصة على أساس التداخل بين الثنائيات التى إذا وجدت إحداهما لا توجود الأخرى وهو مبدأ الوجود والعدم، وكان لهذا التداخل مظاهره الواضحة عند ابن جنى ــ كما سنذكرها ــ.

=رجل، فإذا غلبت هرمونات أي جنس كان ذلك الجنس ؛ فالرجل به ٥١% من الرجولة، و٤٩% من الأنوثة، وكذلك الأنثى ٥١% من الأنوثة، و٤٩% من الذكورة (راجع مقال منشور فى جريدة الرياض للباحث / إبراهيم البليهي بعنوان: مبدأ التغليب والترجيح يتأسس على قانون كوني العدد ١٤٧٢٧ تاريخ ١٩ /١٠/٢٠٠٨، ١٩ شوال ١٤٢٩هـ)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التداخل:

ونقصد به تداخل الأشياء التى وجدت فى اللغة على سبيل عدم اجتماعهما، فإذا وجد أحدهما لا يوجد الآخر، ويكون المعدوم سبباً فى إدراك الموجود، وذلك كالإعراب والبناء، والصرف وعدمه، والإفراد والجمع، والتوكيد وعدمه، والتنكير والتعريف، وكذلك التداخل بين أنواع الإعراب وعلاماته، أو بين المستويات اللغوية المتعددة... إلخ

فاستطاع ابن جني أن يؤول بعض النصوص معتمداً على هذه الثنائية، واستطاع أن يوفق بينها ويلجأ إلى التداخل وامتزاج الصفات بينهما، كما فعل مع مستويات اللغة، ومن مظاهره:

أولاً: تداخل حركة الإعراب مع حركة حرف المبني أو البناء:

من المعروف أن الحركة فوق الحرف إما أن تكون حركة أوجدها العامل أو المعنى النحوي – على خلاف – وإما أن تكون حركة حرف المبني، ولكل موضعه ؛ فحركة الإعراب تكون آخر الكلمة فى الحرف الأخير منها، وحركة حرف المبنى تكون فوق الحرف فى بنية الكلمة.

ولكن عندما تتجاور الحركتان وتطغى إحداهما على الأخرى فيتداخلان فتغلب إحداهما الأخرى فى وجودها، وهذا الأمر ليس على سبيل الاطراد، ولكن لما وجد نص يحمل هذا المعنى تأوله ابن جني معتمداً على الثنائية التى قد تؤدي إلى التداخل مستخدماً كل الوسائل التى يمكن أن تقنع القارئ، أو أن القارئ أو الدارس لا سبيل له إلا الاقتناع لعدم وجود ما يمكن أن يدفع به هذا النص

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المخالف، وهذا إن دل فإنما يدل على براعة ابن جنى الفائقة فى هذا الفن، ومن ذلك قول الشاعر:

وقال اضرِب الساقين إمّك هابل (١)

قال ابن جنى: " وقد دعاهم إيثار قرب الصوت إلى أن أخلوا بالإعراب، فقال بعضهم: وقال اضرب الساقين أمك هابل. " هـ (٢)

وقد ذكره ابن جني فى التقريب بين الأصوات فقرب الأصوات يجعلها تتداخل وتتقارب فى الأداء، وجعل من ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿ **الحمدُ للّه، والحمدِ لله** ﴾ (٣).

وبحث ابن جني فى سر التداخل بين الثنائيات فوجد أن التداخل قد حدث بين الأصوات فى الكلمة الواحدة أو الكلمتين، وقد أرجع السر فى ذلك إلى أمور قد تبنتها العرب فطرياً في لغتها دون قيد أو ضابط يحكمها. على أن

---

(١) البيت مجهول، وهو فى الكتاب ١٤٦/٤، و الخصائص ١٤٥/٢، والمحتسب لابن جني ٣٨/١، وشرح شواهد الشافية ١٧٩.

الشاهد فيه: (إمّك هابل) فقد كسر الشاعر الميم تبعاً لكسرة الهمزة ؛ فقد جعل ثنائية الإعراب والبناء يتنازعان ولا بد من وجود أحدهما لا اجتماعهما، وذهبت حركة الإعراب لما تداخلا حلت أحدهما محل الأخرى.

(٢) الخصائص لابن جني ١٤٥/٢ تحقيق محمد على النجار دار الهدى للطباعة بيروت لبنان.

(٣) سورة الفاتحة: من الآية (٢)، وهى بالرفع قراءة أهل البادية، وبالكسر قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، وزيد بن على، والحسن البصري.
انظر: المحتسب ٣٧/١، والكشاف ٥١/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النسبية فى مثل هذه الأمور هى الغالبة ؛ فلذلك حكموا عليها بالشذوذ وعدم الاطراد ؛ وانطلاقاً من مبدأ اطراد القاعدة أمام النص استطاع ابن جني أن يوظف التأويل فى معالجة هذه النسبيات، ومن أسرار التداخل عنده:

(١) كثرة الاستعمال، فقد أرجع السر فى نص قراءة الحمد لله بالضم والكسر إلى كثرة الاستعمال، فقال: " إن هذا اللفظ كثر فى كلامهم، وشاع استعماله، وهم لما كثر فى استعمالهم أشد تغييراً، كما جاء عنهم لذلك: لم يَكُ، ولا أدْرِ، ولم أُبَلْ، وأيْشِ تقول جا يجى، وسا يسو بحذف همزتيهما. فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصارت (الحمد لله) كعُنُق وطُنُب (والحمدِ لِله) كإبِل وإطِل. إلا أن الحمد لله بضم الحرفين أسهل من الحمد بكسرهما... " هـ [1]

(٢) شدة التلازم والاتصال، فقوله: الحمد لله جملة من مبتدأ وخبر، فقد شبه الجزأين معاً (المبتدأ والخبر) بالجزء الواحد ؛ فكأنهما كلمة واحدة مثل: مُدُّ وعُنُق، والسُّلْطان والقُرُفْصاء، فشدة اتصال المبتدأ بالخبر سوغ هذا التداخل بينهما فى الحركات، ومما يدل على شدة الاتصال بينهما أنك إذا سميت بنحو: زيد أخوك، فنسبت إليه قلت: زيدي بحذف الجزء الثاني من الكلمة ؛ وذلك إن دل فإنما يدل على أنهما كلمة واحدة أو فى حكمها، ويأخذان حكم الواحدة فى بعض الظواهر كالنسب أو الحذف.. ومما يدل على تنزيل المبتدأ والخبر منزلة الجزء الواحد حكاية الفراء، وهو أنه جرى ذكر رجل

---

(١) المحتسب لابن جني ١/٣٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فقيل: ها هو ذا، فقال مجيباً: نعم الها هو ذا، فإلحاقه لام المعرفة بالجملة المركبة من مبتدأ وخبر لدليل قوي على أنهما جزء واحد.(١)

(٣) التقارب بين الأصوات فقد جعلوا تقارب الأصوات من بعضها سبباً فى التداخل بين حركة الإعراب وما يسبقها أو ما يلحقها إذا كانا فى كلمتين.

على أنه مما يلحظ فى هذا الذي قرره ابن جنى أنه استخدم الثنائية التى بنيت على تداخل الثنائيين بطريقة رائعة، وهذا مما تفرد به هذا العالم، وكان هذا شأنه مع النصوص المتعارضة مع القاعدة، لكنه أغفل جانب الاستعمال العربى للغة ؛ فاستند إلى أمور قد يعتريها انتقاد فكثرة الاستعمال إنما تكون لهجر وضع أو تركيب لم يستطع العربي أن يأتيه إلى وضع بديل يكون أحسن منه فى الأداء والخفة على لسانه.

فما وضع من قواعد وقوانين فى النحو لا ينبغي أن تهمين وتسيطر على اللغة وعلى سلوك الإنسان فى لغته ؛ فالقاعدة أخذت بعد اللغة وبعد سلوك الإنسان مع اللغة وليست القاعدة أولاً، فما ذكره ابن جني من نص نحو: الحمدُ لله والحمدِ لله، وأن الأولى كعنق وطنب، والثانية كإبل وإطل يختلف والواقع اللغوي فهذه كلمات ذات بنية تركيبية معينة أوجدتها العرب ونطقت بها على هذه الطريقة إما لإنحراف الصوت، أو الإنحراف فى الأداء.

أما الجملة البنيوية كالحمد لله فتكون مستقلة فى البنية والوظيفة ولا تقوم إلا على أساس العلاقة بين أجزائها ؛ فالعلاقة فى الكلمة علاقة بنية وفى

---

(١) راجع المحتسب ١/٣٧، ٣٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجملة علاقة معنى ؛ فكثرة الاستعمال لا تكون جامعاً لهذا التداخل فى الأصوات بين الجملة والكلمة.

والذى يمكن أن يجمع هذا التداخل بين الأصوات فى الجملة أو الكلمة هو الأداء العربى، وما يمكن أن يصيب الأداء أثناء القيام بأداء الكلمة أو الجملة.

وفى البيت الذى ذكره (وقال اضرب الساقين إمك هابل) لم يتبع الإعراب البناء، وإنما تبع الإعراب حركة حرف المبنى، فالحركة فى الهمزة ليست بناء ولا حتى فى النون.

لهذا كان ما قرره ابن جني فى مثل هذا الأمر من التقارب بين الأصوات ولذلك تداخلت على العربي فى النطق هو الأرجح ؛ لأنه يسلم من النقد والاعتراض ؛ لأن عملية الأداء للصوت تحكم أداءه أعضاء خلقية قد تكون سليمة وقد تكون غير ذلك، وهذا مما لا يمكن الحكم عليه أو التكهن به لأنه لا يعرف حال العربي حال النطق بأي صوت. والله أعلم.

وقد فرق ابن جني بين إتباع الضم للضم، وإتباع الكسر للكسر فى نحو: الحمد لله، فذكر أن إتباع ضمة اللام لضمة الدال أقيس وأرجح مراعاة للترتيب الوجودي فى الجملة، كما أن ضمة الدال إعراب وكسرة اللام بناء وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء...إلخ.[1]

---

(١) راجع: المحتسب ١/٣٧، ٣٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانياً: التداخل بين المستويات اللغوية [١]:

وهذا كثير فى لغة العرب ؛ وذلك لأن قواعد اللغة قد أخذت من مستويات متعددة ؛ فجاءت بعض النصوص متعارضة مع القاعدة ؛ لذلك حمَّل ابن جني فى كثير من تأويلاته على هذا التداخل، ومن هذا التداخل - على سبيل المثال لا الحصر -

نطقت العرب الضمير (إيَّاك)، وورد فى بعض اللغات: (أيَّاك) بفتح الهمزة، قال ابن جني: " فأما فتح الهمزة فلغة فيها: إيَّاك، وأيَّاك وهِياك وهَياك والهاء بدل من الهمزة، كقولهم فى أرقت: هرقت، وأردت: هردت، وأرحت الدابة: هرحت، وأنرت الثوب: هنرت قال: [٢]

فهياك والأمر الذي إن توسعتْ موارده ضاقت عليك مصادره " [٣]

لقد استغل ابن جني المستويات المتعددة للغة فى تأويل كثير من النصوص التى خرجت عن القاعدة ؛ فاستغل هذه الثنائية (اللغة واللهجة) أحسن استغلال وبرع فى ذلك لسعة علمه واطلاعه.

ولكن الغريب الذى يلفت النظر من أول وهلة فى هذا النص أن ابن جني استخدم القياس العقلي مع النص لأن العقل يوجب أن تكون المستويات

---

(١) ويقصد بالمستويات اللغوية: المستويات التى كانت عليها اللغة قبل التقعيد، فكان لكل قبيلة لهجة تؤدي بها لغتها، هذا إلى جانب اللغة الأدبية، وهى لهجة قريش التى نزل بها القرآن الكريم، وهى أفصح اللغات.

(٢) البيت من الطويل وهو لمُضَرِّس بن ربعي، أو لطفيل الغنوي، الشافية ٤٧٦

(٣) المحتسب لابن جني ١/٤٠، ٤١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أربعة، واحد لغة (إيَّاك)، وواحد لهجة (أيَّاك)، أما مع الإبدال فلا أن تبدل الهمزة ويتبعها إبدال فى اللهجة ؛ فهذا أمر عقلي.

ومن جانب آخر أن اللغة إياك وإبدال همزتها هاء وارد فى لغة العرب، أما أن ترد لهجة وتقول أياك فهذا وارد أما أن ترد لهجة وتقول هَياك بالفتح، فهذا من تكلمة القسمة العقلية التى دفعت ابن جني إلى هذا، كما أنه لم يرد عليها شاهد واحد، واعتقد أن ذلك منه قياس عقلي.

ومن ذلك أيضاً تسكين المتحرك المفتوح ومنه قول الشاعر: (١)

وما كل مبتاع ولو سلْف صفقُه يراجع ما قد فاته برِداد

فقد أسكن الشاعر المفتوح من (سلَف) فقال: سلْف وهذا من قبيل الضرورة كما حكم عليه ابن جني فقال: " يريد سلَف فأسكن مضطراً..... وهذا ونحوه قد جاء فى الضرورة والقرآن يُتخير ولا يتخير عليه."ه (٢)

هذا فى الشعر فقد وجد له محملاً يحمل عليه وهو الضرورة فماذا يصنع بما ورد فى النثر ؟

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأخطل، والمبتاع: المشتري، والصفق: مصدر صفق البائع إذا ضرب بيده على يد صاحبه عند المبايعة، والرداد: مصدر راد البائع صاحبه إذا فاسخه البيع وشرحه فى المحتسب والديوان ١٣٧، والمنصف ٢١/١، وشرح الشافية ١٨.

(٢) المحتسب ٥٣/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قد لجأ إلى التداخل بين ثنائيات المستويات اللغوية (اللغة واللهجة) فذكر ذلك فيما ورد فى قوله تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [1] فقد قرئت: [2] (مرْض) بالسكون.

فقرر ثوابت لغوية كما ذكرنا، وهي أن المفتوح خفيف فلا يخفف بخلاف المكسور والمضموم كإبْل فى إبِلٍ، وطُنُب فى طُنُب، وما ورد فيه المفتوح مخففاً فبابه الضرورة الشعرية،وذكر البيت السابق[3].

ثم قرر فيما ورد من نص فى تسكين المفتوح أنه لغة على الرغم من عدم سماع تلك اللفظة عن العرب، وإنما قاسها على غيرها فقال: " وينبغي أن يكون " مرْض " هذا الساكن لغة فى مرَض المتحرك كالحلْب والحلَب، والطرْد والطرَد، والشلْ والشلَل والعيْب والعاب، والذَّيم والذَّام... " هـ [4]

وهذا دليل قاطع يسجله ابن جني فى تأويله، فتسكين المتحرك لا باب له إلا الضرورة الشعرية، وبذلك يكون قد وصل إلى غاية الحكم عملاً بالقاعدة، ثم فؤجئ بنص نثري قد ورد فيه ما خالف القاعدة فلم يجد أمامه إلا هذه الثنائية (اللغة واللهجة) فحكم عليه بذلك.

---

(١) سورة البقرة: من الآية (١٠).

(٢) وهي قراءة أبى عمرو (المحتسب ٥٣/١ والبحر ٩٥/١).

(٣) ينظر: المحتسب ٥٣/١.

(٤) المحتسب ٥٤/١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومما يؤخذ على ابن جني أن مرْض فى مرَض لم يسمع، وكان حكمه عليه بمستوى لغوي معين مصدره القياس على غيره مما سمع، وهذا لا يستقيم لأن أي مستوى لغوي يؤخذ بالسماع لا بالقياس.

وقد استند فى هذا الحكم إلى معطيات لغوية سليمة منها: القياس على النظائر، وجريانهما مجرى واحد فى عدة أماكن كتسكين عين الجمع السالم المؤنث، فقالوا: غُرُفات وغُرَفات وغَرْفات، وكذلك إمالة الياء المفتوحة إلى الياء الساكنة، نحو: السَّيَال والصِّياح، ونحو: شَيْبان وقيْس عَيْلان.... (١)

وهذا اللون كثير عند ابن جني كثرة مفرطة، ومن ذلك قلب ألف المقصور المضاف إلى ياء المتكلم ياء وإدغامها فى ياء المتكلم على عكس ما هو معهود فى اللغة الأدبية (٢). فقد ذكر أن قلب هذه الألف وإدغامها فى ياء المتكلم إنما هو لغة هذيل التى خرجت عن المستوى الأدبى المعروف، ومما ورد من ذلك قول شاعرهم: (٣)

---

(١) المحتسب ٥٤/١

(٢) اللغة الأدبية فى مثل هذا تبقى ألف المقصور وألف المثنى بحالها دون قلب، نحو: مسلماي، وهداي، وفتاي، وقد ورد فى لغة هذيل قلب الألف فى المقصور عوضاً عن الكسرة التى كان يستحقها الحرف الذى قبل ياء المتكلم، فتقول: فتيّ ومنه قول شاعرهم:

سبقوا هوي... البيت

(راجع شرح التصريح بمضمون التوضيح ٦١/٢، وشرح الأشموني ٢٨٢/٢.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي يرثي أبناءه الذين داهمهم الطاعون.

والشاهد: (هوي) حيث قلبت ألف المقصور ياء وأدغمت فى ياء المتكلم واللغة الأدبية فى ذلك بقاء الألف بلا قلب.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سبقوا هَوَيَّ وأعنقوا لهواهم فَتُخِرِّمُوا ولكل جنب مصرع

وروى عن قطرب قول الشاعر: (١)

يطوف بـي عِكَبٌ فـى مَعَـدٍّ ويطعن بالصُمُلَّةِ فى قَفَيَّا

فإن لم تَثْأَرا لـي مـن عكـب فلا أرويتمـا أبـدا صَـدَيَّا

وقول الآخر:

فـأبلوني بليـتكم لعلـي أصالحكم وأستدرجْ نَوَيَّا

نلاحظ أن صوت الضرورة فى مثل هذه الأبيات لم يعل من ابن جني كعادته ؛ فكان تأويله للغة الشعر كتأويله لغة النثر، ويعد كلا اللغتين معضدة للأخرى، فقال: ".. لم يراعوا حديث الاستخفاف والاستثقال حسبُ، وأنه أمر غيرهما وهو اعتزامهم ألا تجئ هذه الياء إلا بعد كسرة أو ياء أو ألف لا تكون علماً للنصب نحو: هذه عصاى وهذا مصلاى. وعلى أن بعضهم راعى هذا

=من مواضعه: ديوان الهذليين ٢/١، والمحتسب ٧٦/١ والتوضيح ٦١/٢، والأشمونى٢٨٢/٢.

(١) قائل هذه الأبيات المنخل اليشكري كما فى أكثر المصادر، وذلك أنه أتهم بالمتجردة امرأة النعمان وعرف النعمان ذلك فدفع به إلى عكب، وقيده عكب وعذبه ؛
والشاهد: (قفيا وصديا) ووجه الاستشهاد كسابقه.
من مواضعه: الخصائص ١٧٧/١، والمحتسب ٧٦/١.
والبيت الآخر نسب إلى أبي دواد، وقيل للهذلي، والشاهد: نويا، وهو كسابقه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضع أيضاً فقلب هذه الألف ياء فقال: عَصَيُّ ورحي ويابشريّ هذا غلام.. "
ه [1]، وذكر الأبيات السابقة.

ومراد ابن جني من نصه أن ياء المتكلم تسبقها كسرة إذا لحقت المفرد الصحيح نحو: كتابي، أو ياء إذا لحقت جمع التصحيح لمذكر، أو المثنى أو المفرد المعتل الآخر بالياء فى حالتى النصب والجر، وتقلب الواو فى الجمع ياء مدغمة معها، أو ألف إذا لحقت المثنى والمقصور، نحو: مسلمي، وقاضي، ومسلماي، وفتاي بسكون الياء الأولى.

واضح من نصه السابق أن الخروج على اللغة الأدبية من قبيلة كهذيل أمر محمود عنده ؛ ولذلك راح يبحث عن السر فى ذلك وتوصل إلى عموم الحكم وحمل الجميع على حكم واحد ــ حمل المقصور على الجمع والمثنى فى حالتي النصب والجر، ما عدا المثنى فى حالة الرفع ــ وعلل لعدم انسحاب الحكم على المثنى المرفوع بمراعاة علم الرفع.[2]

ونحن نشير إلى ما حكم عليه ابن جنى بثنائية المستوى اللغوي ومن ذلك ما ورد عن العرب فى كسر شين عشرة وإسكانها [3]. فوردت اللفظة

---

(١) الخصائص ١/١٧٦.

(٢) راجع: الخصائص ١/١٧٦، والمحتسب١/٧٦.

(٣) أهل الحجاز يحركون الثانى من الثلاثى نحو: رسُل كبِد، وبنو تميم يسكنون فيقولون رسْل وكبْد. وعند العدد أخذت كل قبيلة لغة أخرى فسكنت الحجاز وحركت تميم فقالوا: عشْرة بالسكون، وعشِرة بالكسر عند بني تميم.
(المحتسب ١/٢٦١، ٢٦٢).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بتسكين الشين وكسرها، والتسكين عند أهل الحجاز، والكسر عند بني تميم، وهذا خلاف ما عليه الفريقان فى غير العدد ؛ ففى غيره السكون لغة تميم، والتحريك لغة الحجاز ؛ لأجل ذلك حدث تداخل بين اللغتين.

وقد حاول ابن جني أن يعلل لذلك تعليلاً منطقياً يتفق مع الواقع اللغوى ومعالجة هذا التداخل فى المستويات خصوصاً أن الحكم لمستوى سيكون على حساب الآخر من جانب، ويكون هدماً للبنية التركيبية التى بنيت عليها نصف القاعدة النحوية من الجانب الآخر، وكان من الصعب عليه أن يكون قيماً بين فريقين يمثلان اللغة الأدبية وهم الحجازيون والتميميون ؛ فلذلك كان حثيثاً فى تقريراته.

فذكر لذلك أن الزيادة العددية فى لغة العرب (الزيادة على المفرد تكون بالتثنية والجمع) تكون بطريقة معهودة ومعروفة وهى تثنية المفرد أو جمعه، فلما خولفت هذه الطريقة فى العدد بضم الكلم بعضه إلى بعض، فتضم مثلاً الثلاثة إلى العشرة فتكون ثلاثة عشر، فلما فارقوا أصول الكلام من الإفراد والتثنية والجمع إلى الضم، فارق الناطقون – فى باب العدد فقط – أصول أوضاعهم ومألوف لغاتهم ؛ فأسكن من كان يحرك، وحرك من كان يسكن. (١)

ومن ذلك أيضا نصب المضارع بعد لم الجازمة، نحو قول الشاعر:(٢)

---

(١) انظر: المحتسب ٢٦٢/١.

(٢) البيت من الرجز، ونسب للحارث بن المنذر الجرمى. والشاهد: لم يقدرَ، حيث نصب المضارع بعد لم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من أيِّ يوميَّ من الموت أفر أيومَ لم يُقْدَرَ أم يوم قدِرْ

ومنه قراءة أبي جعفر المنصور: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (١)

ثالثاً: التداخل بين علامة المعنى وعلامة المبنى:

أدى التشابه بين العلامات التى تلحق آخر الكلمة وبين حروف المبنى إلى خلط العربي فى نطقه بينهما ظناً منه أنها علامة على حين أنها حرف مبنى، ومما ورد من ذلك قوله تعالى فى قراءة من قرأ: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونَ﴾(٢)، فقد ورد هذا النص وقد تداخل الجمعين فظن أن الياء والنون هما العلامة التى تلحق جمع السلامة، والحقيقة أنهما من حروف البناء، قال ابن جنى: " هذا مما يعرض مثله للفصيح لتداخل الجمعين عليه، وتشابههما عنده."(٣)

وحاول ابن جنى أن يجد لذلك علة وسبباً ووجهاً مقرباً لها فلم يجد إلا التشبيه الصورى بين آخر جمع السلامة وبين الجمع المكسر فى هذه اللفظة، وهذا التشبيه له جذور فى لغة العرب استطاع ابن جنى أن يضع يده عليه، وهو أن العرب عاملت نحو: مسيل على أن الياء زائدة فقالوا: مسلان وأمسلة، وكذلك معنان، فقالوا: سالت معنانه ؛ فحذفت الياء فى الجمع على أنها زائدة، وإن كانت فى مسيل ومعين أصلية.

=من مواضعه: الخصائص ٣/٩٦، والمحتسب ٢/٣٦٦، وسر الصناعة ١/٧٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٧٥، والمغنى ١/٢٧٧.

(١) سورة الشرح: الآية (١)، وينظر المحتسب ٢/٣٦٦.

(٢) سورة الشعراء: الآية (٢١٠)، وهى قراءة الحسن البصري (المحتسب ٢/١٣٣)

(٣) المحتسب ٢/١٣٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فشياطون عوملت الياء والنون على أنها زائدة فى الجمع، وإن كانت فى المفرد أصلية - على خلاف - كما عوملت الياء فى مسيل ومعين فى الجمع على أنها زائدة وهى فى المفرد أصلية. (١)

لكن التشبيه الذى عناه ابن جنى ليس فى صلب القضية ؛ فالخلاف ليس فى أصالة الحرف أو زيادته، وإن الخلاف فى معاملة الجمع المكسر معاملة السالم ؛ فأعربه بالحروف.

والذى حمل ابن جنى على ذلك هو أن العرب كان لها طريقة عجيبة فى استعمال المفرد وجمعه، فورد عنهم فى بعض الألفاظ -القليلة - معاملة حروفها فى المفرد على أنها أصلية - والأصالة متحققة - وعند جمعها يسقطون بعض الألفاظ، وقد شبهت شياطون فى المعاملة ؛ فعوملت معاملة الجمع السالم لوجود الشبه فى المعنى واللفظ.

رابعاً: تصوير حال القائل:

قد أدى الأمر بابن جنى إزاء النص أن يراعى حال القائل، ويعتمد عليه فى تأويله ؛ فلك أن تتخيل رأيه وتلاحظ كيف صور حال القائل معتمداً على ثنائية المستويات اللغوية، فقد تأول هذا النص وهو قوله تعالى فى قراءة من قرأ: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحِبُكِ﴾ (٢)، فقد قرئت الحِبُك بكسر الحاء وضم الباء؛ فذكر أنه من تداخل القراءتين عند القارئ ؛ فكأن القارئ قرأ بكسر الحاء على

---

(١) راجع المحتسب ٢/٦٨، ٦٩، ١٣٣.

(٢) سورة الذاريات: الآية (٧).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قراءة كسر الحاء والباء،ثم أدركته قراءة الضم بعد النطق بالحاء فقرأ بها آخذاً من كل قراءة بطرف(١)

فقد نظر ابن جنى إلى حالة القارئ وفرض فروضاً يمكن أن تقع فى مثل هذه الحالة، وبنى تأوله على تلك الفرضيات، واستأنس فى ذلك ببعض الأبيات التى وردت فى ذلك، وهو قول الشاعر:

إذا جِئْتَهُم أو سَآيَلْتَهُم وجدت بهم عِلَّةً حَاضِرَه (٢)

وذلك أنه يقال: سألته عن حاله، وسايلته بإبدال الهمزة ياء ؛ فلما ألف استماعهما تجاذبتا لفظه فجمع بينهما لتداخلهما وتزاحم حروفهما ؛ فتداخلت اللغتان على القائل فجمع بينهما لاستحضار اللغتين فى ذهن القائل حال النطق.(٣)

وفى الحقيقة لا نعرف مقصود ابن جنى هل يقصد تركيب لغتين أم يقصد تركيب قراءتين ؟، فقال: ".... أو لعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان: بالكسر والضم. فكأنه كسر الحاء يريد " الحِبِك "، وأدركه ضم الباء على صورة " الحُبُك " وقد يعرض هذا التداخل فى اللفظة الواحدة... فجمع بين اللغتين فى موضعين على تَلَفُّتِه إلى اللغتين. كذلك أيضا نظر فى الحِبُك إلى

---

(١) ينظر: المحتسب ٢٨٧/٢.

(٢) البيت لبلال بن جرير كما فى المحتسب ١٧٥/١، ٢٨٧/٢.

(٣) راجع: المحتسب ١٧٥/١، ٢٨٧/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحِبك والحُبُك، فجمع بين أول اللفظة على هذه القراءة وبين آخرها على القراءة الأخرى. " هـ [1]

وقال في موضع آخر: " ولا يستنكر هذا فإن الحرف إذا كان فيه لغتان متقاربان فكثيراً ما تتجاذب هذه طرفاً من حكم هذه. " هـ [2]

هذا ما ذكره ابن جنى وكلامه غير محدد ومقصده غائر، فهل يعد هذا من تركيب اللغات أو من تركيب القراءات الذى تأول على أحدهما هذا النص. ؟

وفى الحقيقة فى التركيبين بعض الشئ فلو قلنا إنه من تركيب اللغات فلا يعقل أن يركب أصحاب اللغة مع لغتهم لغة أخرى وتؤلف بينهم نطقاً وحديثاً؛ فمن المعلوم أن العربي كان لا يتزحزح عن لغته إلى غيرها، ولا يستبدلها ولو بصوت واحد. كما أن القول بالتركيب من لغتين دليل على أنها مولدة ومصنوعة وليست لغة، وأنها غير موجودة عند العرب، فهى مستحدثة ومختلقة من لغتين.

ومدار الأمر كله مبنى على الصنعة فابن جنى قاس هذه اللفظة على ما ورد من أبيات عند العرب والأمر مختلف كل الاختلاف فما ذكره من تركيب سآيلته من سألته وسايلته فهذا تركيب فى المبانى لا فى الحركات ومعلوم أن الهمزة فى اللغة تحقق وتخفف مع حروف العلة، والأمر بالعكس، فلو قلنا – مثلاً – فى الذئب والذيب: الذئيب ؛ هل يعد هذا تركيباً على نمط ابن جني ؟ ولعل ابن جنى قاسه حتى تسلم القاعدة من الخلل فقاسه على الهمز وغيره فى

---

(١) المحتسب ٢/٢٨٧.

(٢) المرجع السابق ١/١٧٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لغة العرب فكما يركب ما همز مع ما لم يهمز ركب الحركات في اللفظة الواحدة، وهذا اجتهاد منه يحسب له ولا يصدر إلا من عالم كابن جني. وكل الأمر أنه لم يرد بخلده أن هذه حركات في الحبك،وما ورد عن العرب كان في الحروف.

أما على احتمال أنه من تركيب القراءات فهو – وإن كان وارداً – فقد استطاع ابن جنى أن يصور حال القائل كأنه معه حال النطق بالحبك، والقائل أو القارئ لا يمكن أن يركب نصاً فى كتاب مقدس كالقرآن إلا إذا كان قد سمعه من قبل من الثقاة، أو رواه عن الرسول ﷺ، وفى نص ابن جنى ما يشير إلى أن القائل ركب البنائين "الحِبِك والحُبُك" دون سند من سماع، وهذا لا يعقل من قارئ أن يتعامل مع القرآن وقراءاته حسب هواه أو حسب قريحته اللغوية، فالقرآن وقراءاته لابد فيهما من التواتر.

ومما تأوله ابن جنى مراعياً حال القائل قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطون﴾ (١)، والأصل الشياطين، فظن القائل أنه جمع مذكر سالم ؛ فرفعه بالواو والنون قال ابن جني: " هذا مما يعرض مثله للفصيح ؛ لتداخل الجمعين عليه،وتشابهما عنده..." هـ (٢)

وقد ذكرت ذلك فى التداخل بين حرف المبنى وعلامة المعنى مما يغنى عن إعادته هنا.

---

(١) سورة الشعراء: من الآية (٢١٠).

(٢) المحتسب ١٣٣/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فتصوير حال القائل حال استخدام التراكيب العربية أفسحت المجال لابن جني في تأويلاته ؛ فتصويره له جعل القائل يزواج بين الثنائيات كمستويات اللغة المتعددة، أو الخلط بين حرف المبنى وحرف المعنى، وهذا كله مبنى على استنتاج ابن جنى العقلى المدعوم ببعض النظائر العربية التى لا تسلم من الاعتراض.

وفى الحقيقة أن ابن جنى استطاع أن يوظف قدرته العقلية فى استغلال الواقع اللغوى ؛ فمزجه بين واقع مستوياتها المتعددة بدقة وبراعة جعل من تأويل واقع على واقع أمراً مقبولاً ؛ وهذا ليس احتيالاً أو استخفافاً منه، وإنما هو من طبيعة الأنماط التركيبية للغة العرب، وأعانته فى ذلك لغة الشعر التى منحت للشاعر أن يرتكب ما يخالف اللغة الأدبية ؛ فمساواة لغة الشعر بلغة النثر فى عملية التقعيد من قبل النحاة فتحت المجال لحمل الكثير من المنثور المخالف لقواعدهم على الشعر، فتأولوه وتلمسوا له بيتاً أو بيتين ــ وربما صنع البيت ــ وهذا ما فعله العلامة ابن جنى، يؤول ثم يلتمس له من الشعر ما يؤكده.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الآلية الثانية: الاستثناءات الاحتمالية:

هذه الآلية استغلها ابن جنى معتمداً على الوظيفة النحويـة، وذلـك أن النحاة وضعوا القاعدة على أساس من السلامة والاستقراء للنص ؛ فظنوا أنهـا بذلك يسلم لها كل اللغة بنصوصها لدرجة أنها عندهم تهيمن وتتحكم فى سـلوك اللغة وطرائقها.

ولكن الواقع بخلاف ذلك فوجدت استثناءات للقاعدة لـم يـشر إليهـا الوضاعون تحتمل معانى نحوية لاتخالف القاعدة فى جوهرها، وإنما هى مـن جزئياتها وتفصيلاتها ؛ وهذا شأن كل قاعدة لا بد من وجود خوارق فى الغالب تخرج عنها فى الظاهر، ولكنها تحمل وجهاً آخر، ويكون لها وظيفة نحوية غير التى يوحي إليها ظاهر النص.

وقد استغل ابن جنى هذه المخالفات الظاهرية التى يمكن أن تستثنى من جوهر القاعدة ويمكن حملها على معنى نحوى آخر، وهـذا مـا عـرف عنـد النحويين بالأوجه الإعرابية المحتملة فى اللفظة الواحدة، فمن ذلك تأولـه قولـه تعالى: ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعون﴾ [1]، برفع الملائكة والناس وأجمعون ؛ فالقاعدة توجب عطف الملائكة والناس على لفـظ الجلالـة المجرور، فأوجد ابن جنى لرفع الملائكة والناس وجهاً إعرابياً تحمل عليه اللفظة مراعياً فى ذلك السياق الذى سيق فيه النص ؛ فقدر فعلاً مضمراً من نفس مادة المصدر (لعنة)

---

(١) سورة البقرة: من الآية (١٦١).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فتقديره: وتلعنهم الملائكة والناس. [1] ودلل على هذا التأويل بما ورد عن العرب من شعر، فذكر بيت: تذكرت أرضاً... البيت. [2]

وإن كان هذا التأويل قد حل التعارض بين النص والقاعدة لكن إضمار العامل أدى إلى اختلاف قوة الفعل بالنسبة للفاعل فلعنة الله ليست فى قوة لعنة الملائكة والناس، أما العطف فيدل على عموم اللعنة وقوة انصبابها من الخالق والمخلوقين، وإن اختلف معنى اللعنة بالنسبة للفاعل، أضف إلى ذلك إلى أن إضمار الفعل بعد الواو قد حول التركيب من الاسمية إلى الفعل (لعنة الله والملائكة.. لعنة الله وتلعنهم الملائكة..) والاسمية أقوى فى الإسناد. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ **مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَاداً فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ...** ﴾ الآية [3]

وقد اعتمد ابن جنى فى فك التعارض بين النص والقاعدة على الاحتمالات الإعرابية المتعددة التى يمكن أن يحملها النص داخل المعنى الواحد مستنداً على الاستثناءات التى يمكن أن تخرج من ظل القاعدة طالما المعنى لا يتغير، وعلى أى وظيفة نحوية يقوم المعنى بذاته، ويؤديه النص أيًّا كانت وجهته، وهذا اللون كثير جداً عند ابن جنى والمتصفح لكتبه يلمس هذا جلياً واضحاً ؛ لذلك أكتفى بما سبق من نماذج لصعوبة الحصر، وسآمة الإطالة.

---

(١) راجع: المحتسب ١/١١٦.

(٢) سبق ذكر الآية والبيت فى البحث ص ٢٠، ٢١ انظرهما.

(٣) سبق ذكرها وما قيل فيها فى ص ٢١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الآلية الثالثة: التشبيه:

هناك نصوص خالفت القانون الإعرابى، وتأولها ابن جنى على التشبيه بشئ آخر لوجود علة أو حكم مشترك، ومن ذلك قولـه تعـالى: ﴿وَالْمُقِيمِـي الصَّلاةَ﴾ [1] بالنصب ؛ فقد تأول ابن جنى حذف النون من المقيمي على الـرغم من عدم وجود إضافة على التشبيه باللذين والذين فى قول الشاعر: [2]

فإن الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد

قال ابن جنى: " أراد: المقمين ؛ فحـذف النـون تخفيفـاً لا لتعاقبهـا الإضافة، وشبه ذلك باللذين والذين فى قوله: (فإن الذى..... البيت) حذف النون من الذين تخفيفاً لطول الاسم بالصلة، فأما الإضافة فساقطة هنـا وعليـه قـول الأخطل: [3]

أبنى كليب إن عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلال

حذف نون اللذان لما ذكرنا. " هـ [4]

---

(١) سورة الحج: من الآية (٣٥)، وهى قراءة ابن أبى إسحاق، والحسن، ورويت عن أبـى عمرو (المحتسب ٢/٨٠)

(٢) البيت للأشهب بن رميلة من الطويل، وفلج موضع، والشاهد: الذى حيث حذف النـون من الذين تخفيفاً لطول الاسم بالصلة. (الكتاب ١/١٨٧، والمحتسب١/١٨٥ ٢/٨٠)

(٣) البيت للأخطل من الكامل، (الكتاب ١/١٨٦، المحتسب ١/١٨٥، ٢/٨٠، والديوان ٤٤)

(٤) المحتسب: ٢/٨٠، وينظر ١/١٨٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا ما ذكره ابن جنى فى تأويله، ولكن الغريب فى هذه القضية أن ابن جنى أراد أن يجعل حذف النون من الموصول أصلاً ويبوب عليه، ولا نعلم وجهاً للمشابهة بين حذف النون من الذى وحذفها من المقيمين.

أضف إلى ذلك أنه رفض حذف النون من التى حملاً لها على حذفها من الذين فذهب فى قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿التى أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [1] وقراءة الجمهور: ﴿ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾، فقال: " ينبغى أن يكون التى هنا جنساً فيعود الضمير عليه على معناه دون لفظه كما قال سبحانه: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ ثم قال:﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [2]؛ فهذا على مذهب الجنسية، كقولك الرجل أفضل من المرأة، وهو أمثل من أن يعتقد فيه حذف النون من الذى كما حذفت من اللذا فى قوله: إن عمى اللذا... ألا ترى أن قوله: (التى أرضعنكم) لا يجوز أن يعتقد فيه حذف النون ؛ لأنه لا يقال: اللتين، والقول الآخر وجه، ألا ترى أن هذا أقوى لهذه القراءة، وعليه قول الأشهب بن رميلة: وإن الذى حانت... إلخ يحتمل المذهبين حذف النون من الذين، واعتقاد مذهب الجنسية على ما مضى."ه [3]

فرفض المشابهة بين الذي والتى فى حذف النون منهما، على حين أقرها فى والمقمين ولا توجد مشابهة بين الذي والمقمين، وأقرها فى قوله:

---

(١) سورة النساء: من الآية (٢٣)، وهى قراءة ابن هُرْمُز (المحتسب ١/١٨٥).
(٢) سورة الزمر: من الآية (٣٣).
(٣) المحتسب ١/١٨٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

﴿ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّه ﴾ [1]، وقراءة الجمهور: بجر لفظ الجلالة على الإضافة.

يقول ابن جنى – فى عقب قراءة والمقيمى –: " لكن الغريب من ذلك ما حكاه أبو زيد عن أبى السمال، أو غيره أنه قرأ: (غير معجزى اللهَ) بالنصب، فهذا يكاد يكون لحناً ؛ لأنه ليست معه لام التعريف المشابهة للذى ونحوه، غير أنه شبه (معجزى) بالمعجزى، وسوغ له ذلك علمه بأن معجزى هذه لا تتعرف بإضافتها إلى اسم الله ــ تعالى ــ كما لا يتعرف بها ما فيه الألف واللام، وهو المقيمى الصلاة، فكما جاز النصب فى " المقيمى الصلاة " كذلك شبه به " غير معجزى الله. " هـ [2]

فرفض ابن جنى أن يشبه (معجزى) بـ (والمقيمى) لعدم وجود أل فى أوله، ولكن هل عدم وجود أل تمنع من حذف النون أم تمنع اسم الفاعل من العمل ؟ كما أنه منع حمله على الذى فى حذف النون ؛ لعدم وجود أل، وهذا دليل على أن أل لم تمنع العمل.

لكن ابن جنى حمل معجزى على المعجزى، وذكر كلاماً مرساً لا يشفع للعلة المقبولة، وهو أن المتكلم عرف وعلم بأن معجزى لا تتعرف بإضافتها إلى اسم الله فلا حاجة إلى تعريفها ؛ لأن فى مثل هذا الموضع لا تكون للتعريف، وبهذا يلمح إلى أن أل ليست للتعريف فى والمقيمى وإنما موصولة، فشبه غير

---

(١) سورة التوبة: من الآية (٣)، وهى قراءة منقولة عن أبى زيد معزوة إلى أبى السمال وغيره. (المحتسب ٢/٨٠)

(٢) المحتسب ٢/٨٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

معجزى اللهَ بالمقيمى الصلاة فى العمل دون النظر إلى أل التى لا تؤثر فيما دخلت فيه أو خرجت منه ؛ لأنها ليست معرفة.

وتبقى مشكلة حذف النون من اسم الفاعل مع عدم الإضافة، فقد حل ابن جنى حذفها من والمقيمى فحملها على الذى مراداً الذين، ودلل على ذلك بأمثلة من الشعر [1] وتبقى مشكلة حذفها من معجزى لكنه أوجد لها حلاً غير مقنع وهو حملها على المعجزى. ولا ندرى مدى العلاقة بين المقيمى وبين الذى حتى يجمع بينهما ابن جنى فى حكم واحد، أهى علاقة الحذف، أم علاقة الجمعية؟

وعلى أية حال فالعلاقة اعتقد أنها علاقة الحذف ؛ لأن الجامع بين الذى والمقيمي منعدم، والفارق بينهما كبير: فأحدهما مبنى والآخر معرب، وأحدهما مبهم والآخر غير مبهم، وأحدهما وصف مشتق، والآخر ليس كذلك... إلخ

لذلك كان ابن جنى فى هذه المسألة يرسل الأحكام إرسالاً دون ضابط أو سند – كما تعودنا منه –.

---

(١) فمما ذكر ابن جنى قول الشاعر:

الحافظو عورةَ العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نَطَفُ

وقول الآخر:

قتلنا ناجيا بقتيل عمرو وخير الطالبي الترةَ الغشومُ

ومما ذكره كدليل على معجزي قول الشاعر:

ومساميح بما ضُن به حابسو الأنفسَ عن سوء الطمع

(المحتسب ٢/٨٠)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الآلية الرابعة: التفريع:

هذه الآلية قد فرع فيها ابن جنى من القاعدة الأصلية أحكاماً فرعية تأول بها النص المخالف للقاعدة الأم ؛ فذهب فى قراءة من قرأ: (قُلْ رَبِّ احكم)[1] بضم الباء على أنه نداء مفرد.

عند نداء اسم فيه الألف واللام لابد أن ينادى بواسطة أي أو أية، نحو: الرجل والفتاة، فتقول: يا أيها الرجل، ويا أيتها الفتاة، أو قل: عند نداء أى وأية فلا بد من وصفهما باسم معرف بأل (الجنسية وتصير بعد النداء للعهد الحضورى)، أو بموصول، أو باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب، فتقول: يا أيها الرجل، ويا أيها الذين، ويا أى هذا الرجل. [2] وهذا الاسم يتبع " أى " فى ضبطه مراعاة للفظها.

فربَّ فى القراءة منادى حذفت منه يا، فحذفها فى النص ليس من المواضع التى يمتنع حذفها [3]هذا هو المقرر عند النحاة لكن ابن جنى في هذا النص فرع من هذه القاعدة حكماً وهو: أنه منع حذف حرف النداء ؛ لأنه قد

---

(١) سورة الأنبياء: من الآية (١١٢)، وهى قراءة أبى جعفر (المحتسب ٦٩/٢)

(٢) راجع: التصريح ١٧٥/٢، والنحو الوافى ٤٩/٤.

(٣) المواضع التى يمتنع فيها حذف يا فى النداء: إذا كان المنادى مندوباً، نحو: ياعمرا، أو مستغاثاً، نحو: ياالله، أو كان بعيداً، أو كان اسم جنس غير معين، كقول الأعمى: يارجلاً خذ بيدى، أو كان مضمراً نحو: يا أنت، أو كان اسم الله تعالى، نحو: ياالله، أو كان اسم إشارة. (التصريح ١٦٤/٢، ١٦٥)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قرر أن الاسم الذى يمكن أن يقع صفة لأى فى النداء يمتنع حذف حرف النداء إذا نودى. (١)

وقد اعتمد فى حكمه على الصناعة، فلم يرد فى كلام العرب نحو: رجلُ أقبل ــ على حذف ياء ــ ؛ وذلك لأن رجلاً يمكن أن يكون صفة لأى، فتقول: يا أيها الرجل.

وقاس منع الحذف فى هذا النص على منع حذفه من اسم الإشارة حيث إن اسم الإشارة يكون صفة لأى فى النداء ؛ لذلك وجود حذفين كان ممنوعاً عندهم، وفى النص حذف الموصوف – وهو أى – وحذف حرف النداء. (٢)

ويسلم له هذا لو كانت أى موجودة فى الكلام، لكنها غير موجودة، فكيف نقدرها ونقعد لها، ونضع لها صفة لموصوف لم يرد فى هذا النص ؟، وإن كان وجودها مع وصفها فى تراكيب أخرى وارداً؛ لأن التقعيد يؤخذ من النص الموجود، ومن قيام الوظائف النحوية ببيان العلائق بين تراكيبه المتعددة، لا من تركيب يستعمل فى مثل هذا التركيب الذى أتى به النص.

وبالتالى ينتفى اجتماع الحذفين على شئ واحد لسبب بسيط وهو عدم وجود المحذوف أصلاً فى التركيب.

---

(١) راجع: المحتسب ٢/٦٩.

(٢) المرجع السابق ٢/٦٩، ٧٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويشفع لا بن جنى توسيع التنظير عنده حتى تتطرد القاعدة، فنظر منع حذف يا من " ربُّ " على أساس أنها يمكن أن تكون صفة لأى المنادى، ويجب أن يقترن بأل، وفى هذه الحالة يمتنع دخول يا فى المنادى.

وخرجت هذه القراءة على أنه منادى مضاف إلى ياء المتكلم، وعومل معاملة المنادى المفرد بعد حذفها ؛ وبذلك يكون حـذف الأداة لـيس شـاذاً ولا ضعيفاً. (١)

---

(١) راجع: البحر ٤٧٤/٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الآلية الخامسة: طول الكلام (تكثير البنية):

أول ابن جنى بعض النصوص التى خرجت عن القانون النحوي بهذه الآلية، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ **فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشركاؤكم** ﴾ [1] بكسر الميم فى أجمعوا، ورفع شركاؤكم، فذكر ابن جنى أن " شركاؤكم" عطف على الضمير فى أجمعوا من غير توكيده بضمير رفع منفصل.

فذكر ابن جنى أن ذلك جاز لطول الكلام، حيث قرر النحاة أن الطول قد جاز مع لا، نحو قوله تعالى: ﴿ **مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا** ﴾ [2]

وجعل تكثير البنية مسوغاً للجواز، فتوكيد نحو: قم وزيد قبيح، وقمت وزيد أحسن منه حالاً ؛ لأن الضمير فى قم لا لفظ له فى الصورة بخلاف قمت ؛ فله صورة فى اللفظ، وهو التاء، ونحو: قمنا وزيد أحسن من قمت وزيد ؛ لأنها أكثر فى عدد الحروف، وقس على ذلك باقى الضمائر من حيث كثرة الحروف.[3]

فجملة القول منه أن الضمير المرفوع المعطوف عليه إذا كثرت حروفه (قم قمت قمنا قمتما.. إلخ) كان أفضل فى طول الكلام ؛ فيفهم من كلامه أن الضمير المعطوف عليه إذا كانت بنيته كثيرة كانت مسوغة للعطف، ونلمح أن

---

(١) سورة يونس: من الآية (٧١)، وهى قراءة أبى عبد الرحمن، والحسن، وابن أبى اسحاق، وغيرهم. (المحتسب ١/٣١٤)

(٢) سورة الأنعام: من الآية (١٤٨).

(٣) انظر: المحتسب ١/٣١٤، ٣١٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في كلامه اختياراً لمذهب البصريين الذين يذهبون إلى أن " أن " هى الضمير وما بعدها لواحق ذات دلالات.

فقد عدّ ابن جنى هذه اللواحق فواصل تفصل بين الضمير المعطوف عليه والمعطوف. ولكن الغريب فى الأمر أن الفصل بين الضمير المتصل المعطوف عليه و بين المعطوف كانت علته ترجع إلى أن هذا الضمير أصبح جزء من الكلمة، وأنه نزل من عامله منزلة الجزء، وبالتالى العطف بلا فاصل يوهم أنه عطف على العامل لا الضمير. (١)

ولكن ابن جنى لم يعتد بهذه الاعتبارية، وجعل اللواحق فواصل حفاظاً على القاعدة، وعلى الأسس التى سار عليها النحاة من قبله (البصريون).

لكن عندما نحلل النص تحليلاً سياقياً بعيداً عن الخلاف الذى أثقل الكاهل وأتعب اللب – هل الضمير هو كذا ولا كذا – نجد أن النصب أقوى من الرفع ؛ فنصب الشركاء على المفعول معه تناسب السياق ؛ لأن الموقف موقف فيه إظهار القدرة والعظمة والغلبة، فهل الغلبة لله سبحانه وتعالى أم لكم وللشركاء ؟، وهذه المواقف يستلزم فيه أن يصطحب كل واحد ما يدلل به على قوته وجبروته ؛ فكأن الخالق ــ سبحانه وتعالى ــ يقول لهم: أجمعوا كل ما لديكم من قوة وجبروت ومعهم ما أشركتموهم معى فننظر لمن تكون الغلبة ؟، فالمعية والاصطحاب هى المناسبة للسياق.

---

(١) راجع: التصريح ١٥١/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولا يصح أن تكون شركاءكم عطفاً على أمركم ؛ لأنه لا يقال: أجمع زيد الشركاء ؛ بل يقال: جمع الشركاء ؛ لأن أجمع تتعلق بالمعانى دون الذوات، تقول: أجمعت أمرى، ولا تقول: أجمعت الناس أو الشركاء، وإنما تقول: جمعت الناس على كلمة واحدة أو الشركاء ؛ لأن أجمع تكون فى المتفرق من المعانى، وجمع تكون فى المتفرق من الذوات. (١)

---

(١) المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم. د / أحمد الخراط ٤٤٤/٢ (بتصرف) ط / مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الآلية السادسة: معطيات السياق:

اعتمد ابن جنى كثيراً فى تأويلاته التى خرجت فى ظاهرها عن النظام الإعرابى على ما يقدمه السياق من معنى دلالي، مراعياً فى ذلك محاور النص من قائل ومتلقٍ، وأدوات مساعدة كالتركيب والألفاظ والأدوات المعنوية الحاملة لمعان معينة.

لقد استطاع ابن جنى بهذه الآلية أن يصل إلى كلام جميل طيب ليس لأحدنا إلا أن يقف أمامه مستسلماً صاغراً إزاء هذا التحليل والربط السياقى الذى لا يخرج إلا من الأفذاذ.

تأمل معى تأويل قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ صَلَاتَهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً** ﴾[1] بنصب صلاة، ورفع مكاء وتصدية، وهذا مخالف للقانون الإعرابى المعروف ؛ حيث جعل اسم كان (مكاء وتصدية) نكرة، وخبرها (صلاتهم) معرفة، وهذا قبيح فى اللغة والاستعمال.

فتأوله ابن جنى – بعد أن سجل عدم تأييده لوقوع اسم كان نكرة وخبرها معرفة – على أنه أراد الجنس من الفعل، وليس الفعل، لأن المكاء والتصدية يراد منهما جنس الحدث وليس الحدث، وذلك أنك إذا قلت: خرجت فإذا أسد بالباب، لا تريد أسداً بعينه، وإنما تريد واحداً من الجنس. وفى الآية أراد جنس الفعل. كما أنه يجوز مع النفى أن يجعل اسم كان نكرة، ولا يجوز

---

(١) سورة الأنفال: من الآية (٣٥)، وهى قراءة: عاصم برواية عبيد الله عن سفيان عن الأعمش، وروى عن أبان (المحتسب ٢٧٨/١، ٢٧٩).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا مع الإيجاب، تقول: ما كان إنسان خيراً منك، ولا تقول: كان إنسان خيراً منك ؛ فكان النفى محسناً لهذه القراءة. (١)

فاعتمد ابن جنى على معطيات السياق التى حسنت من النص، وكان من هذه المعطيات النفى الذى تقدم فحسن معه التركيب، وأسلوب الحصر ؛ وذلك لأنه ليس المقصود الصلاة، وإنما المقصود بالحديث المكاء والتصدية فلذلك حصرهما بإلا.

والتقديم والتأخير فى النص تقديم الخبر (صلاتهم) على الاسم (مكاء وتصدية) سوغ عملية التنكير للاسم ؛ لأنه لا يقال: وما كان مكاء وتصدية... إلخ، وهذا السياق الذي أتى به النص سوغ أن يكون الاسم نكرة لبعده عن عامله (كان) فالتباعد بينهما حسن هذه المخالفة وخفف من الاستهجان للتركيب، وعاد بالنص إلى الناموس النحوى وإن كان متفاوتاً.

ومن معطيات السياق التأنيث الذى خلا منه الفعل كان، والذى حسن ؛ فخلو الفعل من علامة التأنيث دليل على أن الاسم مذكر، والصلاة مؤنثة، لذلك حسن أن يكون الاسم (مكاء وتصدية) لأنه مذكر يجب أن يخلو عامله من علامة التأنيث. هذا وإن كانت الصلاة فى التأنيث ليست كالحقيقى، لكن لا مانع من الاستئناس به فى التأويل.

ثم إن ما ذكره ابن جنى على إرادة الجنس من أقوى المعطيات التى سوغت هذا.

---

(١) راجع: المحتسب ٢٧٩/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أضف إلى ذلك أن السياق والمقام الذي ورد فيه النص هو تصفير وتصفيق الكفار على الرسول ﷺ عند البيت فى صلاته ؛ فعبر عن صنيعهم بالصلاة ؛ لكى يشير إلى أن هذا المكان ليس فيه إلا الصلاة والعبادة ؛ لذلك جاء السياق على نمط فعلهم فأسند الصلاة – صلاتهم – إلى المكاء والتصدية ؛ فكأن مكائهم صلاة مع الفارق فكان التناقض فى الحدثين بالنسبة لمن يجزى على الصنائع ؛ فصلاته قربة إلى المولى بأقوالها وأفعالها، وصلاتهم فى مكان الصلاة بعداً عن المولى والتى من أفعالها المكاء والتصدية، فعبر بالصلاة نظراً للمكان وأراد الأحداث التى وقعت من البشر فى هذا المكان سواء أكانت قربة له تعالى أم إعراضاً وكفراً. فكأن المعنى – والله أعلم – كان المكاء والتصدية فى مكان الصلاة – البيت الحرام – صلاةً للمشركين، وكان الصلاة من الرسول ﷺ فى مكان الصلاة عبادة.

ومما يؤيد ذلك – أيضاً – أن القرآن خاطبهم على قدر عقولهم ونزل بأسلوبه إلى معتقدهم ؛ وذلك أن الكفار يعبدون الألهة ويريدون نصرتها، والرسول ﷺ يعبد الله وحده، ويريد أن ينصر دينه، فهم بمكائهم يتقربون إلى آلهتهم بدفع هذا الدين الذى يهددها فكأنهم فى صلاة لها وتقرباً منها، والرسولﷺ بصلاته يتقرب إلى ربه ويعبده ؛ فالمراد من النص الأحداث وليست المعانى، بمعنى كان المكاء صنيعهم قربة للآلهة وصلاة، وكانت الصلاة صنيع المؤمنين قربة لله.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومما ذكره ابن جنى فى تأويله معتمداً على السياق ومعطياته قوله تعالى فى قراءة من قرأ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فصَلُّوا عَلَيْهِ﴾ (١)

وقراءة الجمهور: (صلوا) بدون الفاء، فقد اعتمد ابن جنى فى هذا النص على السياق، حيث ضمن السياق معنى الشرط ؛ فدخلت الفاء فى الفعل. أى: وجب علينا الصلاة عليه لأن الله صلى عليه.

فهذا النص نظير قول العربى: قد أعطيتك فخذ، فوجب عليك الأخذ من أجل العطية، إلا أن حذف الفاء من مثل هذا أقوى معنى. (٢)

وقد علل للأسلوبين من حيث قوة المعنى (صلوا – فصلوا – خذ – فخذ) فقرر أن صلوا وخذ أقوى ؛ لأنك (فى فخذ وفصلوا) إذا جعلت الأخذ واجبا عن العطية فقد يعارضك المأمور بالأخذ، ويرفض الأخذ بسبب العطية، وكذلك الأمر فى فصلوا فلو جعلت الصلاة واجبة لأن الله صلى عليه من قبل فقد تقع معارضة من الكفار.

أما إذا قيلت الصيغ من غير الفاء ــ صلوا خذ ــ فلم يسرع المأمور بالمعارضة لاستبهام معنى الأمر، وهذا الأمر ليس على إطلاقه فقد تقع المعارضة بأى حال من الأحوال – معللا أو مرسلاً –. وهو وإن كان كذلك إلا أن الأسلوب الأمرى بدون فاء أثبت وأميل إلى القبول من الذى توفرت له أسباب المعارضة. (٣)

---

(١) سورة الأحزاب: من الآية (٥٦)، وهى قراءة الحسن (المحتسب ١٨٣/٢)

(٢) المرجع السابق.

(٣) راجع: المحتسب ١٨٣/٢ بتصرف.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكثر من ابن جنى الاعتماد على السياق ومعطياته ؛ فمن ذلك تأويله قوله تعالى فى قراءة من قرأ: ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِ﴾ (١)

قال ابن جنى: " هذا المذهب المألوف فى الترخيم ؛ إلا أن فيه فى هذا الموضع سراً جديداً، وذلك أنهم – لعظم ما هم فيه – ضعفت قواهم، وذلت نفوسهم، وصغر كلامهم ؛ فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه، ووقوفاً دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله القادر على التصرف فى منطقه. " هـ (٢)

وقوله تعالى فى قراءة من قرأ: ﴿ فَأَنَا أَوَّلُ العَبِدِينَ ﴾(٣) وقراءة الجمهور: فأنا أول العابدين، فليس معناه: أول التابعين له فى العبادة، وإنما المعنى: أول الأنفين، يقال: عبِدت من الأمر أَعْبَدُ عَبَداً، أى: أنفت منه. وقراءة العابدين، أى: الأنفين ؛ فقد روى فى معنى العابد: العالم، والجاحد، والأنِف الغضبان. (٤)

---

(١) سورة الزخرف: من الآية (٧٧)، ونسبت إلى الإمام على (المحتسب ٢/٢٥٧).

(٢) المحتسب ٢/٢٥٧.

(٣) سورة الزخرف: من الآية (٨١)، وهى قراءة عبد الرحمن اليمانى (المحتسب ٢/٢٥٧).

(٤) انظر المحتسب ٢/٢٥٧، ٢٥٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الآلية السابعة: الجمع:

ونقصد بهذه الآلية هى آلية الجمع بين العوض والمعوض، أو البدل والمبدل منه، فقد استغل ابن جنى هذه الآلية فى تأويل بعض النصوص عليها مستنداً فى ذلك على شيئين: وقوع الجمع فى لغة العرب – وإن كان نادراً، والآخر: جواز بعض النحويين له.

ومما ورد من ذلك قراءة بعض القراء قوله تعالى: ﴿ يا حَسْرَتَايَ ﴾[1] فقد جمع بين العوض أو البدل وهى الألف، وبين المعوض منه أو المبدل منه وهى ياء المتكلم، والأصل يا حسرتى، فأبدلت ياء المتكلم ألفاً للخفة من ثقل الياء، ومثله: يا غلاما، ويا صاحبا، وأصله: يا غلامي، ويا صاحبى، وهذا الإبدال خاص بالنداء. [2]

فتأول ابن جنى هذا النص، وذكر كلاماً يوحى بجواز الأمر، فذكر أن الزجاج وابن السراج أجازا الجمع، وحجتهم فى ذلك ما ورد عن العرب من شعر، فمن ذلك قول الشاعر: [3]

هما نفثا فى فيَّ فمويهما على النابح العاوى أشد رجام

فقد جمع الشاعر بين الميم – البدل – والواو – المبدل منه فى قوله: فمويهما.

---

(١) سورة الزمر: من الآية (٥٦)، وهى قراءة أبى جعفر (المحتسب ٢/٢٣٧).

(٢) راجع: المحتسب ٢/٢٣٧، ٢٣٨.

(٣) البيت للفرزدق من الطويل، وقد جمع الشاعر بين الميم والواو فى فمويهما ؛ لأن الميم فى فم بدل من الواو. الكتاب٣/٣٦٥، والمحتسب ٢/٢٣٨ والديوان ٧٧١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقول الآخر: [1]

إنى إذا ما حدث ألما دعوت يا اللهم يا اللهما

فقد جمع الشاعر بين أداة النداء (يا) والميم التى هى عوض عن ياء. [2]

وما ساقه ابن جنى وغيره اقتصر على الشعر، ومن المعروف أن لغة الشعر تختلف عن لغة النثر ؛ فلغة الشعر تنصب فى قوالب معينة يحكمها التقيد بنظام يخضع للوزن، ونظام معين فى اختيار التراكيب التى توافق الشعور، وهذا التحكم فى لغة الشعر قد يضطر معه لارتكاب خرقات ومحظورات حتى يحقق الغرض من اللغة.

هذا بالإضافة إلى ما سبق من آليات أشرت إليها فى تمهيد هذا البحث، وقد ذكرها كثير من العلماء ؛ فآثرت عدم ذكرها خوف الحشو والإطالة، وهناك بعض الأشياء التى استخدمها ابن جنى فى تأويلاته لكنه لم يكثر من الاعتماد عليها إلا نادرا، وأشياء أكثر وأفرط فيها بصورة يصعب حصرها، كالتنظير من الشعر على ما يذكر، والارتكاز على الأصول البصرية، ورد النص إلى قانونه بعقلانية فائقة مستخدماً فى ذلك المنطق. وأنا أشير إلى ما قل عنده، واعتمد عليه فى تأويلاته.

---

(١) البيت لأبى خراش من الرجز (المقتضب٤/٢٤٢، وأسرار العربية١٣٠، وشرح التسهيل٣/٤٠١، وشرح العمدة ١/٣٠٠.

(٢) راجع: المحتسب ٢/٢٣٨، ٢٣٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

آليات آخر:

- الأنماط التركيبية، فتعدد الأنماط التركيبة حول النص الواحد، بمعنى: وروده بأكثر من وجه جعل ابن جنى يفاضل بين طريقة أداء كل نص، ويخلص إلى أحدهما، معتمداً على التنوع فى النص وأدواته المساعدة ؛ فالمجال متسع أمامه لا مستغلقاً عليه، وأدوات التأويل متاحة، فمثلاً قوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ آنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ (١)، فقد قرئت (أنذرتهم) بهمزة واحدة هى همزة أفعل الماضى، وبلا أدنى شك تنوع التركيب بين الخبر والإنشاء جعل ابن جنى يطلق العنان لعقله أن يوازن بين التركيبين، وكانت أدواته المساعدة لتفضيل تركيب (آنذرتهم) وجود أم، وأيضاً السياق يتطلب وجود همزة التسوية فالتسوية مستفادة من المصدر - سواء - لا الهمزة وجاءت الهمزة لتقوية التسوية (٢).

وحذف هذه الهمزة ينقص فى المعنى والصناعة ؛ فإنفصاها المعنى أن استواء الإنذار وعدمه عند الكفار حدث غير مدلول عليه بزمن، وبالتالى يدل على استمرار الإنذار من الرسولﷺ، فجدية الحدثين – الإنذار، و عدم قبوله - يناسبها الاستواء باللفظ وبالعوامل المساعدة كالهمزة، وأيضاً خلو الفعل الماضى من هذه الهمزة يصور توقف الإنذار إلى زمن التكلم، وأن الإنذار لا ينفع مع

---

(١) سورة البقرة: من الآية (٦).

(٢) راجع: النحو الوافى. عباس حسن ٣/٥٨٥ ط دار المعارف.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هؤلاء، على الرغم بأن الرسولﷺ مكلف بالإنذار طيلة حياته، وإنما المعنى: أنه لا يجهد نفسه مع هؤلاء.

وأما من حيث الصناعة فغياب الهمزة لا يمكن أن تهتدى معها إلى المصدر ؛ لأن الفعل – عموماً – لا يدل بذاته على المصدر إلا إذا وجد عامل مساعد فى ذلك كالحرف المصدرى، والهمزة تعد عاملاً مساعداً فى عملية السبك.

أضف إلى الخلل البنوى فى الجملة – وإن كان حذف الهمزة قد خفف من اجتماع النظائر فى الشكل – إلا أن البنية قد تغير نمطها وأدواتها التى تبنى عليها – كالمصدر سواء، والهمزة، وأم –.

لكن مع ذلك استطاع ابن جنى أن يستغل هذا النمط التركيبى الذى يمكن أن يكون غير غالب فى لغة العرب، ويفترض وجود الهمزة فى الذهن، ولثقل وجودها فى اللفظ حذفت.

وقد استخدم ببراعة فائقة التنوع والمزواجة بين الأساليب المتعددة، كالخبر والإنشاء، ولذلك رفض حذف همزة أفعل الماضى [1] واعتقد أن سبب الرفض لهذا التنوع الخفى ــ والله أعلم ــ.

- التضمين: هذه الآلية أكثر منها ابن جنى وغيره كثرة مفرطة ؛ لدرجة لا يصعب حصرها، وأنا أكتفى بنص لابن جنى يدل على ما ذكرنا، فنص فى

---

(١) راجع: المحتسب ١/ ٥٠، ٥١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ وما يَخْدَعُونَ إلا إيَّا أنْفُسَهُمْ ﴾ [1]، فقال: "... وإن شئت قلت: حمله على المعنى ؛ فأضمر له ما ينصبه، وذلك أن قولك: خدعتُ زيداً عن نفسه، يدخله معنى: انتقصته نفسه، وملكت عليه نفسه، وهذا من أسدّ وأدمث مذاهب العربية، وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه إليه،ويصرفه بحسب ما يؤثره عليه،وجملته: أنه متى كان فعل من الأفعال فى معنى فعل آخر فكثيراً ما يجرى أحدهما مجرى صاحبه ؛ فيعدل فى الاستعمال به إليه، ويحتذى فى تصرفه حذو صاحبه، وإن كان طريق الاستعمال والعرف ضد مأخذه. " هـ [2]

وهذا الباب واسع فى العربية، وقد كتب فيه، وقالوا فيه الكثير، والكثير، وأفرد له الأستاذ عباس حسن مبحثاً مستقلاً فى كتابه الشهير " النحو الوافى " ؛ فالكلام حوله سيكون إعادة وتكراراً.

- مراعاة النظير اللفظى: فقد لجأ ابن جنى إلى هذا اللون فى التأويل رجوعاً بالنص إلى القانون المعروف ؛ فتعامل مع النص على ظاهر اللفظ دون النظر إلى أصالة حروفه ورجوعها عند الجمع، وأيد هذه الآلية بما ورد من كلام العرب ؛ فجعل اللفظ الذى حذفت أصوله، -وكان يجب رجوعها فى الجمع – كاللفظ الذى بقيت حروفه ؛ فجعله نظيراً له، ومن ذلك قوله تعالى

---

(١) سورة البقرة: من الآية (٩)، وهى قراءة أبى طالوت عبد السلام بن شداد، والجارود بن أبى سَبْرة. (المحتسب ٥١/١).

(٢) المحتسب ٥٢/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فى قراءة من قرأ: ﴿ وإله أبيك ﴾ (١)، وقراءة الجمهور: وإله آبائك، فذكر أنه عامل لفظ " أب " كاللفظ السليم الذى لم تحذف أحد أصوله، فجمعه كما هو ؛ ولذلك كان فى ظاهره مفرداً إلا أنه فى معنى الجماعة، وتحقق ذلك: أنه جمع " أب " على أنه صحيح على ظاهره ؛ فقال: أبون، وبالتالى كان " أبيك " جمع " أب "، وأصله: إله أبين فلما أضيف حذفت النون منه، فصارت: أبيك.(٢)

وقد وردت مثل هذا لغة لبعض العرب، أى: أنها تعاملت مع النواقص فى الاستعمال كالأب والأخ على ظاهرها كالصحيح ؛ فثنوها وجمعوها كما هى فقالوا: أبان، وقد ذكر هذه اللغة الفراء، وقيس أخان على " أبان "، ثم قيس الجمع على المثنى. (٣)

ومما جاء على هذه اللغة، وأيد تأويل ابن جنى قول الشاعر:

فلما تبينّ أصواتنـــــا بكين وفدَّيْنَنَا بالأبينـــا (٤)

وقول الآخر:

ألم تر أنى بعد همٍّ هممتـــه لفرقة حُرٍّ من أبين كرامِ (٥)

---

(١) سورة البقرة: من الآية (١٣٣)، وهى قراءة ابن عباس ويحيى بن يعمر، وعاصم الجحدرى، وأبى رجاء. (المحتسب ١/١١٢).

(٢) انظر: المحتسب ١/١١٢، وما ذكرته هو فحوى كلام ابن جنى، ومراده.

(٣) راجع: التصريح ١/٦٥.

(٤) البيت لزياد بن واصل السلمى (المحتسب ١/١١٢)

(٥) البيت لأبى طالب بن عبد المطلب (المحتسب ١/١١٢)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقول الآخر:

فهو يُفَدَّى بالأبينَ والخال [1]

ومجمل الأبيات والنص القرآنى أنه تعامل مع اللفظ على ظاهره الملحوظ دون أن يرجع به إلى ما حذف منه عند الجمع ؛ فكأنه نظير للصحيح فى الصورة، وفى إجراء عملية الجمع ؛ فجمع نحو: أب، وأخ على: " أبون وأبين، وأخون وأخين " ؛ فلما أضيف رجع إلى القانون النحوى المعروف فحذفت نونه، فقيل: أبيك ــ كما فى النص ــ وبالقياس يقال: أبوك، ولكن تبقى مشكلة الصنعة النحوية باقية، فلم يتعرض لها ابن جنى، - وإن كان حل التعارض من حيث المعنى - وهى:

أن الياء فى أبيك هل ياء الإعراب أم ياء الضمير ؟، فلو كانت ياء الإعراب لقلنا قياساً: أبوك فى الرفع، وبذلك تلتقى ولغة الإتمام، وهذا يؤدى إلى خلل فى استعمال اللفظ حيث يكون مفرداً البتة، فأبوك وأبيك معربان بالحروف فى لغة الإتمام، وهما مفردان، وعلى هذه اللغة معربان بالحروف - أيضاً - لكنهما جمعان، وتبقى مشكلة على هذه اللغة، وهى دخول الضمائر فى مثل هذه الألفاظ الذى لا بد معها من حذف النون، فلك أن تتخيل أبون، وأبين، وهى مضافة إلى الضمائر بعد حذف النون (أبوك، وأبيك، وأبيه، وأبوه.. وأبيي، وأبوى). وهذا أمر مستهجن فى الاستعمال، أضف إلى الخلط بين المعيار الاستعمالى فى هذه الألفاظ، وأيضاً خلل التراكيب التى تضم مثل هذا.

---

(١) البيت غير منسوب لقائل. (المحتسب ١/١١٢)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لذلك كان من الصعب سحب التأويل فى أبيك ــ كما تأوله ابن جنى ــ على جميع الوظائف النحوية، واطراد التعامل مع لواحق هذه الألفاظ ؛ لذلك وجب الحفظ فيه، وعدم القياس، ويبقى لابن جنى تأوله النص من حيث المعنى حيث أريد بهذه اللفظة معنى الجماعة فى هذا النص، وتبقى اللفظة مستهجنة فى التراكيب اللغوية، وإن كان هناك لغة فهى قليلة تحفظ، ولا يقاس عليها.

أما ورودها فى الشعر فيمكن أن يكون من منطلق هذه اللغة، أو يمكن أن يكون مراعاة لنغم البيت حيث اضطر الشاعر أن يلتزم هذا الجرس من الآداء حتى يحقق البيت جرسه ونغمه، ووقعه من نفس الملتقى. والله أعلم.

- التخفيف: كثرت هذه الآلية فى لغة العرب ؛ فاعتمد عليها ابن جنى كثيراً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ** ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ **أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْراً** ﴾[2]؛ فسكن الياء من: أمانى، والثاء من يحدث، فذكر ابن جنى ــ رحمه الله ــ أن التخفيف كثير وفاش عند العرب ؛ حتى إنه لم يسمع فى نحو: أثاف التثقيل الذى هو أصل فيها، ولم ترد عنهم به، وجاءت بالتخفيف.[3] وأما قوله: أو يحدث بالتسكين فكان للتخفيف أيضاً ؛ حيث إن الضمة ثقيلة.[4]

---

(١) سورة النساء: من الآية (١٢٣)، وهى قراءة: أبى جعفر، وشيبة، والحسن، والحكم بن الأعرج (المحتسب ٩٤/١).

(٢) سورة طه: من الآية (١١٣)، وهى قراءة: الحسن. (المحتسب٥٩/٢).

(٣) راجع: المحتسب ٩٤/١.

(٤) المرجع السابق ٥٩/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

• الخلط فى غير العربية: ذكر ابن جنى أن الأسماء غير العربية إذا دخلت فى لغة العرب خلط العرب فى نطقها، وطرق أدائها ؛ فكان هذا مسامحة للخروج عن المألوف من القانون المعروف، وقد تأول ابن جنى ما تردد العرب فى استعماله فى لغتهم على هذه الآلية ؛ فجعل ورودها بأنماط متعددة يرجع إلى خلط العرب فى نطقها ؛ لكونه لفظاً أعجمياً، ومن ذلك لفظ: جبرئيل، فورد فيه: جَبرَئِلّ مشددة اللام، وجَبْرَائِيل ــ بهمزة بعد الألف ــ، ومثله: ميكائيل، فقيل: ميكاييل، ومِيكَئِلَ. (١)

وعلق ابن جنى على ذلك بقوله: " أن العرب إذا نطقت بالأعجمى خلطت فيه... " هـ (٢)، وقال: ".... أنهم قد يحرفون ما هو من كلامهم، فكيف ما هو من كلام غيرهم ؟ إلا أن جبرئل قد قيل فيه: إن معناه عبد الله، وذلك أن الجبر بمنزلة الرجل، والرجل عبد الله، ولم يسمع الجبر بمعنى الرجل إلا فى شعر ابن أحمر.

اشرب براووق حُبيت به وانعم صباحاً أيها الجَبْرُ

قالوا: وإلٌ بالنبطية: اسم الله تعالى، ومن ألفاظهم فى ذلك أن يقولوا: كوريال، الكاف بين القاف والكاف. " هـ (٣)

---

(١) المرجع السابق ١/٩٧.

(٢) المرجع السابق ١/٩٧.

(٣) المحتسب ١/٩٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الموازنة بين التراكيب: فكثيراً ما يوازن ابن جنى بين تركيبين، يكون معناهما واحداً، وأدواتهما مختلفة ؛ فيستخدم مثل هذا التأويل لترجيح أحدهما على الآخر – وهذا كثير منه فى تأويله – ويستخدم هذه الآلية عندما يكون ظاهر النص يؤدى إلى واقع غير معروف ومنكر، فيضطرون إلى التعامل مع ظاهر النص، وبالتالى يرفضونه كلية.

ومن هذا القبيل ما ورد فى قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ (١)، فقد أنكر ابن عباس – رضي الله عنه – كما حكى ابن مجاهد القراءة بها ؛ لأن الله ليس له مثل، وروى عنه هذه القراءة: (فإن آمنوا بما آمنتم به فقد اهتدوا). (٢) والقراءة التى أنكرها ابن عباس – رضي الله عنه – هى قراءة الجمهور.

أما ابن جنى فقد استحسن كلام ابن عباس ؛ ومرجع الاستحسان لا علاقة له برد القراءة المشهورة، واعتقد أنه يرجع لكونه صحابياً جليلاً، وحبر الأمة، وله من التأويل ما ليس لأحد، فقد دعا له النبى ﷺ بهذا. ولم يقبل ابن جنى هذا الاعتراض فى القراءة المتواترة المجمع عليها –

فوازن ابن جنى بين النصين، الأول: فإن آمنوا بمثل.... – الذى ذكر ابن عباس بأنه لا يقرأ به لنفى المثلية عن الله –، والثانى: فإن آمنوا بما آمنتم به... – الذى أقر القراءة به ابن عباس – فجعل الثانى معنى الأول، إلا أن العرب قد تأتى بكلمة مثل فى نحو هذا توكيداً وتسديداً، يقول الرجل إذا نفى عن

---

(١) سورة البقرة: من الآية (١٣٧).

(٢) راجع: المحتسب ١/١١٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نفسه القبح: مثلى لا يفعل هذا، أى: أنا لا أفعله.... وهذا كثير فى كلام العرب.(١)

أن النص الأول: أراد الله – سبحانه وتعالى – أن يجعل نفسه ضمن كل ما يعبد فى الكون، وعليك أنت أيها الإنسان بعقلك أن تدرك الفرق بين ما يعبد إلهاً حقاً، وبين ما يعبد آلهة مخلوقة لا تضر ولا تنفع ؛ فجعل نفسه من جماعة أوصافهم الألوهية تسبيتاً وتمكيناً، ولو جعل نفسه فى هذا الأمر وحده لقلق منه موضعه، ولم ترس فيه قدمه، ولم يؤمن عليه الانتقال إلى ضده.(٢)

كما أنه ليس المراد المثلية فى حقه – سبحانه وتعالى – وإنما المثلية بالنسبة لك أيها المخلوق ؛ فأنت لم تدخل فى الإيمان ابتداء فلك سابقة وأول قد دخل قبلك فيه، ومثل ذلك أنك إذا مدحت إنساناً قلت له: أنت من القوم الكرام، ومنزعك إلى السادة، أى: لك فى هذا الفعل سابقة وأول، فأنت مقيم عليه، ومحقوق به، ولست دخيلاً فيه من غير أول ولا أصل ؛ فيخشى عليك نُبُوك عنه.(٣)

قال ابن جنى: " ولما أريد مثل هذا الثناء على الله – تعالى – ولم يجز أن يكون تابعاً لسلف، ولا موجوداً له فيه نظير، عدلوا به إلى وجه ثالث غير

---

(١) السابق ١/١١٣.

(٢) راجع: المحتسب ١/١١٤.

(٣) المرجع السابق ١/١١٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاثنين المذكورين، وهو أن جعل قديماً فيه، راسخاً عليه ؛ فكان أثبت له من أن يكون – عز وجهه – مبتدئه أو مرتجله.."هـ[1]

هذا ما ذكره ابن جنى فى موازنة رائعة طيبة انتهى منها إلى أن النص الأول – قراءة الجمهور – ليس فيه إثبات المثلية، وإنما نفى المثلية عنه سبحانه وتعالى ؛ فوازن بينهما وانتهى – كما ذكرنا – إلى أنه بليغ وأن ما ذكره ابن عباس هو فى معنى الأول، ورفضه النص الأول للمشابهة والمماثلة ليس بجيد ؛ لأن هذا التركيب من استعمالات العرب البليغة.

ونحن إذا ذهبنا نحلل النص من وجهة سياقية نتفق مع ابن جنى فى نهاية الأمر، فالنصان:.. بمثل ما آمنتم به،.. بما آمنتم به. فى أدوات النص الأول هى: (الباء – مثل – ما)، وأدوات النص الثانى هى: (الباء – ما) فمثل زائدة فى النص، وزيادتها لمعنى يتفق مع سياق النص، وهو وجود مثلية وسابقة لكم فى الدخول فى الإيمان، وهذا يعد دليلاً حسياً لمن أراد الدخول فى الإيمان – هذا فى جانب الإنسان المتلقى للخبر – أما فى جانب القائل – الله سبحانه وتعالى – فقد نزل التركيب منزلة الدليل لهم والحجة عليهم ؛ فصور المثلية المحسوسة لهم وإدراكها فى الذين آمنوا من النور والهدى والسعادة، بمعنى: إذا آمنوا فسيكون حالهم مثل حالكم.

من المحتمل أن يكون ثمة خوف فى نفوسهم من ترك آلهتهم ؛ فضرب لهم المثلية التى يمكن أن تدرك فيمن آمن.

---

(١) المرجع السابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأيضاً قول العرب: مثلك لا يفعل هذا، أو مثلى لا يفعل هـذا، يعنـى مثل هذه التراكيب نفى الند والشريك والترفع والعظمة، وأنا صنيعك لا يمكن أن يقع من أحد، وهذا خاص بك ولا يصدر إلا منك ؛ فيجب حمل النص على هذه المعانى.

ومن الجائز أن يكون المولى خاطبهم على قدر عقولهم، فنـزل لهـم النص وأراد المثلية المحسوسة، وتجرد فى خطابه لهم عن كـل معـانى القـوة والكبرياء حتى يترك لعقولهم اختيار العبودية له، دون إظهار القدرات التى يمكن أن تؤثر فى اختيار الإنسان إذا أقدم على الاختيار فى أمر ما.

- الزيادة: استخدم ابن جنى هذا المعنى فى تأويل بعض النـصوص، ومنـه قراءة قوله تعالى: ﴿ **ألاَّ يطوف بهما** ﴾ [1]، وقراءة الجماعة: (أن يطـوف بهما)، فمعنى قراءة الجماعة: لا جناح على الإنسان أن يطوف بهما تقربـاً إلى الله ؛ لأنهما من شعائر الحج والعمرة. ومعنى القراءة الثانية: ظاهرها يوحى أن الإنسان يجوز له ترك الطواف، كما أجيزت له الرخص، كالقصر وخلافه ؛ لذلك كانت لا زائدة فى القراءة الثانية، ويكون المعنى: فلا جناح عليه أن يطوف بهما.. [2]

---

(١) سورة البقرة: من الآية (١٥٨). وهى قراءة على وابن عباس – رضى الله عنهمـا – وسعيد بن جبير، وأنس بن مالك، ومحمد بن سيرين، وأبى بن كعب، وابـن مـسعود، وميمون بن مهران. (المحتسب ١/١١٥).

(٢) راجع: المحتسب ١/١١٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- ملائمة المبنى لاسم المعنى: قد وردت أسماء معانى مخالفة لما ورد عن العرب ببنية مغايرة لما ورد، وحاول ابن جني أن يربط بين المخالف والأصل، وذلك بوجود علاقة ومناسبة معنوية تحمل عليه هذه البنية، فمن ذلك لفظ: " خطوة "، فقد وردت هذه اللفظة فى قراءة قرآنية بالهمزة، وهى عند العرب غير مهموزة ؛ فقرئت: ﴿ **خُطْوات الشيطان** ﴾ (١)، فذكر أن همز خطوات مردود ؛ لأنها من خطوت لا من أخطأت. (٢)

وقد تأول ابن جنى ما ورد على تأويل ضعيف لا رابط يربطه باللفظ المتأول، معتمداً على السماع وليس الصنعة ؛ فذكر أنه يحمل على همز العرب لكلمات ولا حظ لها فى الهمز، نحو: حلأت السويق، ورثأت روحى بأبيات، والأصل: حليت، ورثيت...

ولكنه عاد وحاول أن يربط بين اللفظ وسياق المعنى ؛ فحمل اللفظ فى هذا السياق على أنها من الخطأ لا من خطوت، وذلك لأن السياق نهى عن اتباع خطوات الشيطان الذى يلازمها الخطأ ؛ فالخطأ ملازم للشيطان فى خطواته، وكذا من يتبعه ؛ فلما أراد الخطأ ناسبه همز خطوات، فقيل: خطؤات. (٣)

وكأنى بابن جنى يريد أن يسجل لنا أن صوت الهمزة جعل لازم الخطأ فى خطوات الشيطان ؛ فعبر باللازم ؛ لأن هذا الصوت له فى لغة العرب

---

(١) سورة البقرة: من الآية (١٦٨)، وذكر ابن جنى أنها قراءة الإمام على، والأعرج (المحتسب ١/١١٧).

(٢) راجع: المحتسب ١/١١٧.

(٣) المرجع السابق ١/١١٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مجالات متعددة، ومواطن متنوعة، فتجده صحيحاً، وعارضاً، ومبدلاً، وحالاً محل غيره ؛ فصار يرد جميع التراكيب والبنى ؛ فناسب هذا الصوت فعل الشيطان الذى يرد للإنسان من كل جانب ؛ فيوقعه فى الخطأ إن سار على خطاه، والتزم طريقته التى من حتميتها الوقوع دائماً فى الخطأ.

- توسيع القياس: فقد وسع ابن جنى مجال القياس النحوى بصور متعددة ؛ فلم يقف به عند حد معين ؛ لدرجة أنه استخدمه فى تأويل ما خالف القاعدة على الرغم أن القياس من طبيعته طرد النص تحت القاعدة، ولكن ابن جنى جعل ما خالف القاعدة عنده متأولاً بالقياس على شئ آخر، ومما ورد من ذلك قوله تعالى فى قراءة من قرأ: ﴿ **ليس البرَ بأن تولوا وجوهكم** ﴾ (١). وقراءة الجمهور: حذف الباء.

وقد علق ابن مجاهد على هذه القراءة بأنه إذا كانت هكذا فلا يجوز أن ينصب البر. (٢)

وحجة ابن مجاهد – كما هى مفهومة من كلامه – أن دخول الباء يلزم أن يكون ما بعدها خبر ليس ؛ لكثرة دخول الباء فى خبرها، وبهذا يجب أن يرفع البر لتحديد الخبر بدخول الباء.

لكن ابن جنى تأول هذا النص وحكم عليه بالجواز، وخرج من مأخذ ابن مجاهد بتأويل زيادة الباء قياساً على زيادتها فى فاعل كفى، نحو: كفى بالله..

---

(١) سورة البقرة: من الآية (١٧٧)، وهى قراءة أبي، وابن مسعود (المحتسب١/١١٧).

(٢) المرجع السابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبهذا القياس يكون دخول الباء فى الاسم جائزاً ؛ لأن بأن تولوا... هى الاسم المؤخر، والبر هى الخبر المقدم، والتقدير: ليس تولية البر... (١).

ويعد هذا التأويل بالقياس تقريراً لجواز القياس على الشاذ، وهذا التقرير حتمي عنده، حيث قال: ".. لو لم يكن شاذاً لما جوزنا قياساً عليه ما جوزناه، ولكنا نوجب فيه البتة واجباً فاعرفه." هـ (٢)

وكلام العالمين – ابن مجاهد وابن جنى – كلام طيب لكنه لا تعارض بينهما ؛ فابن مجاهد نظر إلى الأصل بفكر المطلع العارف بقواعد اللغة، وهو أن الباء فى لغة العرب تدخل فى خبر ليس وما كثيراً ؛ فحكم من هذا المنظور على النص المتضمن للباء، فمنع نصب البر ؛ لأن بدخول الباء تعين فى البر الرفع على الاسمية.

وابن جنى نظر بفكر اللغوى المتمرس فحكم ونظّر لها بزيادة الباء فى الفاعل، فقاس عليه زيادتها فى الاسم.

- توسيع الدالة المعنوية للوظيفة النحوية: من المعلوم أن الوظائف النحوية متعددة فى الأسماء، أما فى الأفعال والحروف فلا تخرج وظيفة الفعل عن كونه فعلاً وضع للدلالة على الحدث والزمن، وفى الحرف – أيضاً – لا تخرج عن كونه حرف معنى وضع لمعنى معين مع التأثير فى مدخوله، فمن ذلك أل المعرفة وضعت للتعريف والتأثير فى مدخولها، ولكن الأمر امتد بالنحاة إلى أن جعلوا لها معنى التعظيم والمدح إذا دخلت فى الأعلام.

---

(١) راجع: المحتسب ١/١١٧، ١١٨ (بتصرف).

(٢) المحتسب ١/١١٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فمن ذلك قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ (١) فقد استدل ابن جني بهذا النص على أن أل تأتى فى الأعلام نحو: العباس، والمظفر، والحسن للمدح والتعظيم، وتأتى ــ أيضاً ــ للذم كما فى الناس، وكان قد جزموا بأن دخولها فى الأعلام للمدح والتعظيم فقط. (٢)

وجه ابن جنى هذا المعنى التوسعي فى أل بأن الصفة قد تكون غالبة فى الذات ؛ وهذه الصفات تحمل معانى الأفعال، فإن كانت مدحاً صارت أل الداخلة فى الصفة الغالبة مدحاً، وإن كانت ذماً كانت أل مفيدة للذم ؛ فالناسي صارت صفة غالبة لآدم عليه السلام كالنابغة والصعق، ومثل ذلك: الحارث والعباس والحسن والحسين ؛ فهذه الألفاظ تستخدم أعلاماً ومع ذلك فهى تجرى مجرى الصفة التى تحمل معانى الأفعال ــ حرث، وعبس، وحسن ــ ؛ فيأتيها المدح والذم باعتبار الصفة التى تحمل معنى الفعل، وليست أل فى هذه الأعلام للمدح المطلق ــ كما قيدها بعض النحاة ــ، أو الذم المطلق، فمثلاً: أل فى الثعلب للذم ؛ لما فيه من معنى الخبث والمكر. (٣)

والحقيقة إن التأويل قد ارتبط بابن جنى ارتباطاً وثيقاً لدرجة أنه يعد مدرسة ذات صبغة معينة، وقد كثرت آليات التأويل عنده لدرجة لايمكن حصرها فى بحث موجز كهذا، وما ذكر فى هذا البحث يعد قطرة من غيث.

---

(١) سورة البقرة: من الآية (١٩٩). وهى قراءة سعيد بن جبير. (المحتسب ١/١١٩).

(٢) راجع: المحتسب ١/١١٩.

(٣) راجع: المحتسب ١/١١٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن آلياته فى التأويل ــ على سبيل الإشارة ــ التقارب بين الأصوات، نحو: التابوت والتابوه. (١) والتشابه اللفظى، كما فى جمع الطاغوت على الطواغيت ؛ فقد شبه المفرد الذى ثانيه ألف منقلبة عن أصل ؛ فتقلب عند التكسير واواً. (٢)

والمفاضلة بين الوظائف النحوية: فقد ذهب إلى أن رفع ﴿الأرحام﴾ (٣)؛ على الابتداء، وهذا يعنى أنه رب الجملة، بخلاف النصب على المفعولية ؛ فلا يكون رباً للجملة. (٤)

---

(١) انظر: المحتسب ١/١٢٩. فذكر أن نص التابوه ليس مخالفاً للقاعدة ؛ لأن تقارب الصوتين فى صفة الهمس سوغ جعل أحدهما مكان الآخر، كما أن التاء تبدل إلى الهمزة كما فى حمزه، وطلحه، وذلك مطرد عند الوقف، كما أن أهل عقيل يبدلون هذا الإبدال فيقولون: الفراه فى الفرات.....

(٢) المرجع السابق ١/١٣١ وما بعدها. جمعت هذه اللفظة على طواغيت، ولم يهتدوا إلى أصلها فقيل أصلها: طغى، فهى من الياء بدليل قولهم: طغيان، وقيل أصلها: طغو، وقد مال ابن جنى إلى هذا الأصل ؛ فطاغوت أصلها: طغووت كغزوت، ثم قدمت اللام على العين فصارت طوغوت، ثم صارت: طاغوت لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها ؛ فجمعها على طواغيت على هذا لا إشكال فيه، والإشكال إذا كان أصلها الياء حيث يبقى قلب الألف واواً فى طواغيت بلا سبب. وذلك أنه لما أشبهت فاعول فى اللفظ كعاقول، وراقود ؛ قلبت ألفها عند التكسير ياء فقيل: عواقيل، وروقيد، وطواغيت، وذلك كحمل الياء الأصلية فى ثانى المصغر على الأكثر فى القلب واواً كناب عند بعضهم فقيل: نويب.. إلخ.

(٣) من قوله تعالى من آية ١: ﴿... وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾

(٤) راجع: المحتسب ١/١٧٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومثله: ﴿وأرجلكم﴾[1] بالرفع ؛ لأنه بالرفع على الابتداء يكون رب الجملة.[2]

وأيضاً كانت إرادة الجنس من أهم آلياته ؛ فقد تأول الكثير من النصوص على هذه الآلية، فقد كثر فى لغة العرب وقوع الواحد فى معنى الجميع على إرادة الجنس، نحو قولهم: أهلك الناس الدينار والدرهم، وذهب الناس بالشاة والبعير.[3]، ومثله قوله تعالى فى قراءة من قرأ: ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وكتابه ﴾[4]. فتأوله المفرد هنا على الجمع، أى: وكتبه، وقد كثر هذا فى اللغة على إرادة الجنس.[5]

عيوب التأويل:

كما أن للتأويل ميزة فى رد المخالف إلى القانون العام والغالب ودخوله تحت القاعدة فى ثوب المطرد لا الشاذ أو النادر، ورغم هذا الهدف إلا أنه كان

---

(١) من قوله تعالى من سورة المائدة من آية ٦: ﴿... وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾

(٢) راجع: المحتسب ٢٠٨/١.

(٣) راجع: المحتسب ١٨٧/١. فذكر فى قراءة قوله تعالى: ﴿ فالصالحات قانتات حافظات للغيب﴾، فقرئت: فالصوالح قوانت حوافظ للغيب – النساء ٣٤ – أن جمع السلامة موضوع للقلة، وقد يأتى ويراد منه الكثرة على إرادة الجنس وذكر أمثلة كثيرة على ذلك (راجعه فى المحتسب ١٨٧،١٨٨/١).

(٤) سورة النساء من الآية (١٣٦)، وهى قراءة أبي عبد الرحمن، وعاصم الجحدري. (المحتسب ٢٠٢/١)

(٥) راجع: المحتسب ٢٠٢/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومثله:﴿وأرجلكم﴾[1] بالرفع ؛ لأنه بالرفع على الابتداء يكون رب الجملة.[2]

وأيضاً كانت إرادة الجنس من أهم آلياته ؛ فقد تأول الكثير من النصوص على هذه الآلية، فقد كثر فى لغة العرب وقوع الواحد فى معنى الجميع على إرادة الجنس، نحو قولهم: أهلك الناس الدينار والدرهم، وذهب الناس بالشاة والبعير.[3]، ومثله قوله تعالى فى قراءة من قرأ: ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وكتابه ﴾[4]. فتأوله المفرد هنا على الجمع، أى: وكتبه، وقد كثر هذا فى اللغة على إرادة الجنس.[5]

عيوب التأويل:

كما أن للتأويل ميزة فى رد المخالف إلى القانون العام والغالب ودخوله تحت القاعدة فى ثوب المطرد لا الشاذ أو النادر، ورغم هذا الهدف إلا أنه كان

---

(١) من قوله تعالى من سورة المائدة من آية ٦: ﴿... وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾

(٢) راجع: المحتسب ٢٠٨/١.

(٣) راجع: المحتسب ١٨٧/١. فذكر فى قراءة قوله تعالى: ﴿ فالصالحات قانتات حافظات للغيب﴾، فقرئت: فالصوالح قوانت حوافظ للغيب – النساء ٣٤ – أن جمع السلامة موضوع للقلة، وقد يأتى ويراد منه الكثرة على إرادة الجنس وذكر أمثلة كثيرة على ذلك (راجعه فى المحتسب ١٨٧،١٨٨/١).

(٤) سورة النساء من الآية (١٣٦)، وهى قراءة أبي عبد الرحمن، وعاصم الجحدري. (المحتسب ٢٠٢/١)

(٥) راجع: المحتسب ٢٠٢/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

له عيب فى المسلك، وقدح فى السالك، ومأخذ فى المنهج. فمن عيوب هذه الظاهرة:

(١) هدم العلاقة بين المبنى والمعنى، وهذا العيب قد تسبب فيه العامل فولع النحويين بالعامل والقول به دفعهم إلى البحث عنه فى كل تركيب، وإن لم يوجد قدروه ؛ فأدت ملاحظة وجوده إلى التأثر بين المبنى والمعنى.

(٢) إعطاء الفرصة الكبيرة للعقل فى أن يتصرف فى نصوص اللغة، وإدراك العقل نسبي ؛ فما يقع لك من فكر قد لايقع لغيرك ؛ فتوسيع المجال للعقل فى النص أمر غير محمود.

(٣) عدم تحديد دور العقل أمام النص الذى يمكن أن يكون مخالفاً، فبدلاً من أن يؤوله تأويلاً مجحفاً لكى يؤيد مذهبه الذى اعتنقه، يبحث فى النص بحثاً شمولياً، ويفتش عن العلاقة التى بين تراكيبه، وينظر حال القائل فربما كان الإنحراف فى النص ليس لطبيعة اللغة، وإنما كانت بسبب سمع المتلقى، أو عيب فى أدوات النطق عند القائل.

(٤) غياب المنهج السليم فى التأويل ؛ فهذه الظاهرة قد ارتادها أغلب النحويين، وكانت ديدنتهم فى التعامل مع النص المسموع هى التعصب دائماً لشيخه أو مذهبه، وسيطر الهوى على عقل المتأول، دون النظر إلى موضوعية النص، ومثل هذا لا يخدم اللغة والنحو كظواهر مسموعة يجب تحليلها، والوقوف منها على قواعد تنتظم والمسموع، وما تفرع من جزئيات توضع فى قوالب تقعيدية تتفق مع الأصل الذى تفرعت عنه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٥) ركوب الشطط العقلى، والولع بفكر شخص معين دون النظر إلى فكر المخالف، كما فعل كثيرون مع سيبويه والفارسى وابن جنى ؛ فبعض النحويين أخذ فكرهم على أنه من المسلمات.

(٦) التأويل يعد سلاحاً متحكماً فى سلوك اللغة، فوضعت القاعدة، وما خرج عنها تأولوه دون دراسته، وهذا عكس طبيعة اللغة، فاللغة تصاغ القاعدة من أجلها وتدور القاعدة فى فلك اللغة، لا أن تدور اللغة فى محيط القاعدة. فالقاعدة وتأويلاتها تعد سيفاً مسلطاً على اللغة. وهذا لا يجوز فاللغة سلوك إنسانى فلا يعقل أن تتحكم القاعدة فى هذا السلوك، وإنما تصاغ القاعدة من هذا السلوك دون إغفال أى جزئية منه.

(٧) النظرة المجزأة للنص عند القيام بالتأويل، وغياب الشمولية المطلوبة فى التعامل مع النص وأدواته، كالقائل، والسامع، وتراكيب النص، والظاهر والمضمر، والتقديم والتأخير، والحذف والذكر... إلخ

(٨) التعامل مع النص بمستوى واحد من مستويات اللغة، دون النظر إلى طبيعة العربي وبيئته التى أفرزت المادة التى قامت عليها الظواهر النحوية ؛ فتعددت الأراء إزاء النص الواحد، وأخذ كل واحد منهم يعمل عقله ومبادئ مذهبه حتى تقوى دعائمه، ولا يكون هذا النص خرقاً لتلك المبادئ ؛ فكان النص فى جانب، وفكرهم النحوي فى الجانب الآخر، بمعنى: أن النص محكوم له أو عليه قبل أن يولد ويعرف من خلال تلك المبادئ التحكمية المذهبية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٩) تفكيك الروابط التى تربط بين الجملة، فتقدير عامل محذوف – مثلاً – قد لا يكون فى خدمة النص والمعنى الذى جاء به – كما ذكرنا من نماذج فى صلب البحث – وقد يكون التقدير فى خدمة المعنى، لكن هذا الأمر ليس على الإطلاق ؛ وكان من ثمار التأويل الذى أوغلوا فيه أنهم لم يحددوا منه ما يقوى الروابط، أو يفككها.

(١٠) غياب المعيار التأويلى الذى يحكم المتأول، فلم يكن للتأويل بداية ولا نهاية يقف عندها العلماء ؛ فراحوا يؤولون بلا معيار محكم، وأسس تحكم عملية التأويل، وضوابط يضعها المتأول تحكم فكره وعقله.

فراح الواحد منهم يسبح فى بحر العقل والقدرة الذهنية له حتى أتعب المتعلمين بعده، – فمثلاً – وقوع الجملة الإنشائية خبراً أو نعتاً [١] ؛ فتأولوا النصوص التى وردت على ذلك مما يصعب على المتعلم أن يهتدى إليه، أو يطبقه على واقع لغته، أو يأتى بتركيب مثله، ويطبق عليه هذا الحكم، فهل يستقيم الأمر لو قلت: المجرم أو العاصى احبسه فى السجن ؟ فهل يهتدى المتعلم للنحو لمثل هذا التأويل ويقدر الخبر بـ: فيما يتلى عليكم حكمه ؟، والخبر موجود أمام عينيه، وهو احبسه ؛ فحيث هو المقصود بالمعنى، وعليه تمت عملية الإسناد، وبالتالى ركبت الجملة من الخبر والإنشاء ؛ فالقطع أو الحبس هو المعنى المقصود وبه تمت الجملة، وقامت عملية الإسناد.

---

(١) نحو قوله تعالى: السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما. وقول الشاعر: حتى إذا جن الظلام..... جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

محاسن التأويل:

الحق إن محاسن التأويل كثيرة ويصعب حصرها، أو حصر جزء منها، والنحاة لهم جهد مشكور فى ذلك، وما أخذ على التأويل لا يقدح فى كونه له دور لا ينكر فى اطراد القاعدة، وسلامة بنيانها، ومن أهم محاسنه: محاولة جمع النصوص تحت قاعدة مطردة ؛ وذلك لأن تنوع البيئات العربية جعلت مستوى اللغة غير موحد – وإن كان أنقاها قريش – فكان لا بد من صياغة القاعد من مستوى واحد، وترك باقى المستويات، ولكن هذه المستويات تحمل من الصفات والمقومات ما يجعلها صالحة لصياغة القاعدة منها ؛ فكان لا بد من الاعتماد على مستوى وتأويل غيره حتى تنتظم المستويات حتى صرح القاعدة.

ومن محاسنه تقريب شقة الخلاف بين النحويين التى امتدت ردحاً من الزمن، وتقريب وجهات نظر المخالفين الذين دأبوا الخلاف، وكل الخلافات اعتمدت على وجهة نظر الناظرين ؛ فهذا نظر إلى ظاهر النص، وذاك إلى ما يرميه النص من معنى قد لا يدركه إلا خبير بالأمر.

ومن محاسنه أيضاً: أن به اعتمدت النصوص، وخرجت من دائرة الأحكام النحوية (الشاذ – النادر – القليل..) فمعنى أن النحاة تأولوا النص: أنه نص سليم وفصيح وذات بيئة سليمة.

والحق إن محاسن التأويل كثيرة، وما ذكرته هو أشهرها، وأغلبها، ولا يمكن حصرها فى هذا المختصر، ويكفينى الإشارة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

محاسن التأويل:

الحق إن محاسن التأويل كثيرة ويصعب حصرها، أو حصر جزء منها، والنحاة لهم جهد مشكور فى ذلك، وما أخذ على التأويل لا يقدح فى كونه له دور لا ينكر فى اطراد القاعدة، وسلامة بنيانها، ومن أهم محاسنه: محاولة جمع النصوص تحت قاعدة مطردة ؛ وذلك لأن تنوع البيئات العربية جعلت مستوى اللغة غير موحد – وإن كان أنقاها قريش – فكان لا بد من صياغة القاعد من مستوى واحد، وترك باقى المستويات، ولكن هذه المستويات تحمل من الصفات والمقومات ما يجعلها صالحة لصياغة القاعدة منها ؛ فكان لا بد من الاعتماد على مستوى وتأويل غيره حتى تنتظم المستويات حتى صرح القاعدة.

ومن محاسنه تقريب شقة الخلاف بين النحويين التى امتدت ردحاً من الزمن، وتقريب وجهات نظر المخالفين الذين دأبوا الخلاف، وكل الخلافات اعتمدت على وجهة نظر الناظرين ؛ فهذا نظر إلى ظاهر النص، وذاك إلى ما يرميه النص من معنى قد لا يدركه إلا خبير بالأمر.

ومن محاسنه أيضاً: أن به اعتمدت النصوص، وخرجت من دائرة الأحكام النحوية (الشاذ – النادر – القليل..) فمعنى أن النحاة تأولوا النص: أنه نص سليم وفصيح وذات بيئة سليمة.

والحق إن محاسن التأويل كثيرة، وما ذكرته هو أشهرها، وأغلبها، ولا يمكن حصرها فى هذا المختصر، ويكفينى الإشارة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة

وفى نهاية هذا البحث أتمنى ألا أكون قد تطاولت على علم من أعلام العربية كابن جنى، وألا يكون اللفظ قد خانني فذكرت الرجل أو نعته فى عفوة بما ليس فيه ؛ فهو بحق صرح وحصن غابت مفاتيحه فيصعب ولوجه، أو التحول فيه، وإنما نتور حوله فى خطى حثيثة - رحمه الله رحمة واسعة -.

وفى نهاية الرحلة العلمية الرائعة - والنهاية مفروضة - مع شيخ العربية، فالفرق واسع والبون شاسع بيننا وبينه ؛ فتوقفت عند هذا الحد، وأمرت قلمى أن يسجل ما ظهر من نتائج هذه الدراسة الممتعة التى اصطحبنا فيها شيخ العربية، وتطفلنا عليه ؛ فكان فكرنا ثقيلاً على فكره، وعقولنا قد انزوت مع عقله حتى غابت خلف شمس المعرفة ؛ فلم نستطع إلا أن نبصر شعاعها. فمن أظهر النتائج التى بدت لى من خلال هذه الدراسة.

* أثبت البحث أن القدامى مارسوا التأويل فى مؤلفاتهم، ولم يدرسوه كظاهرة ؛ فلذلك قصر حد التأويل عند القدامى، اللهم إلا ما ذكره أبو حيان ونقله السيوطى عنه.

* أظل البحث من زاوية محدودة على الواقع اللغوى للعرب الذى أمد هذه الظاهرة بمادة لغوية مكنتها من التغلغل فى عمق اللغة من جانب وفكر اللغوى من الجانب الآخر.

* كشف البحث عن خطأ السلوك فى التقعيد فى الوقت المبكر لوضع القاعدة ؛ فقد اعتمدوا على الاستقراء الناقص فى عملية التقعيد ؛ فاصطدمت قاعدتهم ببعض النصوص الفصيحة ؛ فكثر الخلاف نحو هذا، فبعضهم حكم للنص

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتأوله، وبعضهم حكم للقاعدة ورفض النص – كما حدث من بعضهم فى بعض القراءات القرآنية –.

* الأوائل قد جعلوا اللغة واحدة فى عملية التقعيد لهذا الفن ؛ فلم يفرقوا بين لغة الشعر، ولغة النثر، فالشعر له نظام معين محكوم بضوابط معينة يجب أن يلتزم بها الشاعر، وهذا بخلاف النثر ؛ فعند التقعيد خلطوا بينهما ؛ فاضطروا أن يلجأوا إلى الضرورة للحكم على كثير من الأبيات الشعرية، ومن أدلة ذلك: أن الفرزدق الشاعر قد تحداهم ونظم شعره على خلاف قاعدتهم. فقد يكون المعنى أو الإيحاء أو العاطفة مسيطر على الشاعر ولا يسعفه هذا النظام التقعيدى فيضطر إلى الخروج إيفاء بالغرض ؛ لأن اللغة سلوك المتكلم، وليست القاعدة إلا قوالب مأخوذة من هذا السلوك.

* توصل البحث إلى أسباب التأويل فى النحو العربى، وأرجع السبب إلى قضايا أصول النحو، وقضية العامل، والعلة. ويضاف إلى ذلك فرض القدسية على النص والقاعدة ؛ لذلك كان لا بد من وجود وسطية بين النص والقاعدة إذا تعارضا، فلا يطغى أحدهما على الآخر فلم يكن أمامهم إلا تأويل النص دون المساس بالقاعدة ؛ فبحثوا فى باطن النص، واستنطقوه بما لم يرده قائله أو ورد بخلده وكان عليهم أن يصوغوا القاعدة وفق النص، فالقاعدة ليست مقدسة وهى من صياغة البشر، أما النص فقد يكون مقدساً – كالقرآن وقراءاته – فلذلك كان يجب عليهم مراجعة القاعدة، وصياغتها فى قالب يتفق مع النص، لا أن يقلبوا النص على وجوه من المحتمل أن تكون غير مرادة أو مقصودة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتأوله، وبعضهم حكم للقاعدة ورفض النص – كما حدث من بعضهم فى بعض القراءات القرآنية –.

* الأوائل قد جعلوا اللغة واحدة فى عملية التقعيد لهذا الفن ؛ فلم يفرقوا بين لغة الشعر، ولغة النثر، فالشعر له نظام معين محكوم بضوابط معينة يجب أن يلتزم بها الشاعر، وهذا بخلاف النثر ؛ فعند التقعيد خلطوا بينهما ؛ فاضطروا أن يلجأوا إلى الضرورة للحكم على كثير من الأبيات الشعرية، ومن أدلة ذلك: أن الفرزدق الشاعر قد تحداهم ونظم شعره على خلاف قاعدتهم. فقد يكون المعنى أو الإيحاء أو العاطفة مسيطر على الشاعر ولا يسعفه هذا النظام التقعيدى فيضطر إلى الخروج إيفاء بالغرض ؛ لأن اللغة سلوك المتكلم، وليست القاعدة إلا قوالب مأخوذة من هذا السلوك.

وصل البحث إلى أسباب التأويل فى النحو العربى، وأرجع السبب إلى قضايا سول النحو، وقضية العامل، والعلة. ويضاف إلى ذلك فرض القدسية على ص والقاعدة ؛ لذلك كان لا بد من وجود وسطية بين النص والقاعدة إذا رضا، فلا يطغى أحدهما على الآخر فلم يكن أمامهم إلا تأويل النص دون ناس بالقاعدة ؛ فبحثوا فى باطن النص، واستنطقوه بما لم يرده قائله أو بخلده وكان عليهم أن يصوغوا القاعدة وفق النص، فالقاعدة ليست ة وهى من صياغة البشر، أما النص فقد يكون مقدساً – كالقرآن ،اته – فلذلك كان يجب عليهم مراجعة القاعدة، وصياغتها فى قالب يتفق ص، لا أن يقلبوا النص على وجوه من المحتمل أن تكون غير مرادة أو دة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

* خوف العلماء على قدرتهم العلمية والتغنى بالعبقرية، والتبارى فى إظهار قدرة العقل على أقرانه قد جروا على النص وبالاً ؛ فالأولى تؤدى إلى زحزحة الثقة فيهم، والثانية تثبت دعائم القاعدة، والثالثة تدافع عن القاعدة ضد معاول الهدم مع حيازة التقدم والتفرد فى هذا الفن. وكل ذلك كان مرتعه التأويل الذى تظهر فيه قدرة العلماء فى صياغة علم مقعد من واقع متعدد المستويات، ثم الدفاع عن الصياغة بتثبيت أركانها لدى العامة والخاصة ورد كل وافد مهما كانت درجته وإدراجه تحت القاعدة بصفة مطردة.

* أثبت البحث أن التأويل كان يدور تبعاً لمنهج النحاة فى دراستهم للظواهر النحوية ؛ فالمنهج الذى ضيق حد السماع أوغل فى التأويل لكل ما خرج عن القاعدة، والمنهج الذى فتح لكل مسموع عن العرب لم يلجأ إلى التأويل إلا فيما يؤيد به مذهبه وفريقه.

* وظف ابن جنى العقل فى خدمة النص توظيفاً لم يسبق له ؛ فتجده يجمع العلة فى قالب واحد، ثم يفرع العلل على الوظائف ؛ فيحكم للعلة بحكم العلة الأخرى، كعلة الشبه – مثلاً – فقد توسع فيها فشبه الجملة الاسمية لتلاحم ركنيها بالمفرد، وبالتالى أتبعت حركة الركن الركن الآخر كما تتبع حركات المفرد بعضها البعض. وهذا يعد تدريجيا وتسلسلاً رائعاً فى الأحكام يؤدى بالقارئ إلى الإقناع، وكذا الأمر بالنسبة للحذف أو الذكر، أو التثنية والجمع..... إلخ فتجده يقيس الشئ على الشئ بجامع عام ويعلل له تعليلاً عقلياً، ثم يسحب الحكم على الجزئية المخالفة فى النص.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

* كشف البحث عن مظاهر أو آليات للتأويل غير ما ذكرت، وكانت ظاهرة بوضوح عند ابن جنى، منها: الثنائية (التلازمية)، وذلك كالتلازم بين الإعراب والبناء، والجمع والإفراد..... إلخ وذكر علة لهذا المعنى الذى يقع فى النص كعلة التجاور، أو كثرة الاستعمال، أو التقارب الصوتى.

* كشف البحث مدى استغلال ابن جنى فى تأويله للمستويات اللغوية المتعددة، فأدار عبقريته على هذه الآلية ؛ فتأول بعض النصوص على أنها لغة لبعض العرب.

* لم يغفل ابن جنى عن مراعاة حال القائل ناطق النص، فذكر أنه قد يجمع بين لغتين فى النص، أو يكون لديه عيب فى الأداء الصوتى، فيخرج النص فيه بعض المخالفات – كما حدث مع أبى جعفر المنصور فى قراءته – وكذلك لم يغفل حال المتلقى فقد يكون فيه عيب فى السمع.

* من الآليات التى اعتمدها ابن جنى: الاحتمالات الوظيفية المتعددة للكلمة دون المساس بالمعنى، والتشبيه، والتفريع، وتكثير البنية ومعطيات السياق، والجمع... إلخ من الآليات التى أشرنا إليها فى البحث.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

توصيات:

فى نهايه هذا البحث لا أملك إلا أن أشكر الله على ما أفاض به وأجاد، وأوصى أن يتعامل الدراسون مع ظاهرة التأويل كظاهرة نحوية قامت على أفكار وشيجة الصلة بالنحو كعلم، لا أن ينظروا إليه كحجة أو وسيلة دفاع رد به الأوائل كلام مخالفيهم.

هناك بعض التأويلات التى يجب إغفالها والتى أثقلت كاهل الدراسين، وزخرت بها مصنفات النحويين، منها: تأويل لغة الشعر، وإنما الأولى أن يقعد له ؛ فإذا تعارض التقعيد مع غالبية اللغة فلا مانع من الحكم المعتاد عندهم وهو الضرورة.

وأيضاً تقييد الجملة الطلبية ببعض التقييدات وحظرها من مواطن معينة؛ فالجملة الطلبية جملة ذات معنى ولها حضور لا ينكر كالخبرية ؛ فما منعوه منها تأولوه إذا وردت فيه، كوقوعها خبراً ونعتاً، وحالاً... إلخ.

وأيضاً تأويل الرأى يجب أن يغفل ؛ لأنه يعبر عن صاحبه صواباً أو خطأً، كتأويل البصريين كلام الكوفيين دون أن يكون مشفوعاً بكلام العرب – شعراً، أو نثراً، أو مثلاً، أو حكمة، أو قولاً عرْبياً فصيحاً، أو قراءة... إلخ.

وأيضاً النص المتفرّد الذى ندر وروده فلا داعى من تأويله، ويحال إلى المحفوظات ؛ فيجب حفظه وعدم العمل به، أو القياس عليه فلا داعى من إرهاق الكاهل بقول مجهول مفرد، وتأويله وتأليف المجلدات حوله.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سؤال:

هل يمكن أن نجعل التأويل قياساً فنؤول كما تأولوا ؟ ونعمل العقل كما أعملو، ونقدر في النص كما قدروا فى هذا العصر ؟

وهل فى عصرنا مادة لغوية يمكن أن نجرى عليها هذه الظاهرة؟ وهل اللغة المفتوحة الأن والتى حوت لهجات عدة ولغات أعجمية فأصبح للشعر أكثر من لغة، والكلام الأدبى تسللت إليه ألفاظ وتراكيب يصعب تحديدها ؟

الجواب من وجهة نظرى:

اعتقد أنه يجب ألا يفرض التأويل على النحاة المحدثين كقياس وأن هذا عمل تقوم به المجامع اللغوية فى الأقطار العربية ؛ فتدرس النص أو اللفظ، وتبحث لها عن سند قديم، وتكيفها بكيفية حديثة رابطة بين القديم والحديث مع إبداء أسباب القرار ونتائجه للدارسين فى مجلات دورية – وفقهم الله – أما أن يذهب كل فرد نحوى ويعمل فكره فى النص كما كان القدامى فهذا هى فوضى اللغة ؛ وذلك لأن المادة اللغوية فى هذا العصر ليست كالتى من قبل، ففى الأول كانت لغة أدبية يلتزمها الناس فى أشعارهم ومحافلهم، أما اليوم فليست كذلك فقد تنوعت اللغات الأدبية فهذا شاعر ينظم بلغة فصيحة أدبية، وذاك ينظم بلغة عامية أو دارجة، وبالتالى يصعب التعامل مع النص غير الفصيح وحتى أن الفصيح قد دخلت فيه مصطلحات أو أعلام متعددة ؛ فمثل هذا لا يصلح معه الفرد، وإنما تصلح معه المؤسسات اللغوية كالمجامع.

لذلك ظل التأويل وسيظل غير قياسى، ولا يمكن وضع ضوابط له يمكن الاحتكام إليها أمام النص ؛ لأنه من عمل العقل واجتهاد الفرد، واللغة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سلوك، والنص مقومات وأدوات تؤدى هذا السلوك، ثم يأتى النحو بعد ذلك بقواعده المأخوذة من هذا السلوك.

كما أن القدامى أنفسهم لم يضعوا ضوابط له يمكن أن نسير عليها ونقيس بها ؛ وذلك لأنه يعد دفاعاً عن القاعدة، وكل عالم له أن يتخذ وسيلة يدافع بها عن علمه وقواعده، وغالباً وسائل الدفاع لا تتفق مع بعض ولكنها تتحد فى النهاية ــ وهى الدفاع ورد كل ما يهدم قواعدك ــ.

لذلك كان من الصعب أن يكون التأويل قياسياً بأى حال من الأحوال – قديماً أو حديثاً – وإنما ظاهرة نحوية وجدت فى النحو بهدف الدفاع عن القاعدة ؛ فلا يمكن تجاهلها أو إغفالها ؛ لأنها تعطى انطباعاً عن جهود النحاة وفكرهم. ــ والله أعلم ــ.

وفى النهاية لا بد أن أضع قلمي، وأرفع يدي إلى واهب الفضل والمنة عساه ألا يردها، وأسأله قطرة من بحر كرمه وينبوعاً من فيض وجوده، وأطلب منه الرضا وغفران الخطأ ومحو الذنوب والآثام، كما أسأله أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه ــ تعالى ــ وأن تكون ثماره نافعة طيبة لطلاب العلم وحراس العربية فى كل زمان ومكان.

كما أتوجه للقارئ العزيز بالدعاء وستر ما به من زلل، وإصلاح ما به من خلل وقع ؛ وأن يدعو لكاتبه بالخير والصلاح.

اللهم تجاوز عن سيئه، وأجزل محسنه إنك على كل شئ قدير وبالإجابة جدير.

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهرس المراجع

- القرآن الكريم.
- أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى تحقيق / محمد حسين شمس الدين ط ١ دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- أصول التفكير النحوى د / على أبو المكارم – دار الثقافة – بيروت ١٩٧٣ م.
- أصول التفكير النحوي د / على أبو المكارم – منشورات الجامعة الليبية كلية التربية ١٩٧٣.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث. د محمد عيد – عالم الكتب.
- الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى، تحقيق / محمد حسن إسماعيل الشافعى – دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى، ط دار الفكر.
- تاج العروس للزبيدي منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، ط ١
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، ط دار الفكر بدون سنة.
- تقويم الفكر النحوى د / على أبو المكارم – دار الثقافة – بيروت لبنان – بدون سنة –

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- تهذيب اللغة للأزهري تحقيق / إبراهيم الأبياري دار الكاتب العربي ١٩٦٧م.
- خزانة الأدب لعبد القادر البغدادى، تحقيق / عبد السلام هارون – دار الكتب العلمية.
- الخصائص لابن جنى. تحقيق / محمد على النجار – دار الكتب المصرية، وط دار الهدى للطباعة بيروت لبنان.
- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها. د / صاحب أبو جناح – دار الفكر – ط١ سنة١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
- دراسة النحو العربي في ضوء المنهج الوصفي د / خالد خليل هادي جريدة الصباح التاريخ ١٨/ ٧ / ٢٠٠٧ اسم الصفحة :أدب.
- ديوان الأخطل تحقيق / انطون صالحانى، بيروت.
- ديوان عمرو بن قميئة تحقيق/ شارل ليال. كمبردج ١٩١٩
- ديوان الفرزدق، نشر الصاوى، ونسخة دار صادر.
- ديوان الهذليين ط دار الكتب المصرية.
- سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق د / حسن هنداوى ط دار القلم.
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ط الحلبى.
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق / محمد بدوى، وعبد الرحمن السيد دار هجر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- شرح الشافية للرضى وشرح شواهدها للبغدادى تحقيق / محمد نور الحسن وآخرين. دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق / عدنان الدورى ط العانى بغداد.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق / عبدالمنعم احمد هريدى، دار المأمون للتراث.
- شرح المفصل لابن يعيش ط مكتبة المتنبى القاهرة.
- الصحاح للجوهري تحقبق / أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين ط ٣ سنة ١٩٧٩.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم د / أحمد سليمان ياقوت. عمادة شئون المكتبات – جامعة الرياض.
- ظاهرة التأويل فى إعراب القرآن الكريم د / محمد عبد القادر هنادى – مكتبة الطالب الجامعى – مكة المكرمة ط ١ سنة ١٩٨٨ م.
- الفكر النحوى عند العرب – أصوله ومناهجه – د / على مزهر الياسرى – الدار العربية للموسوعات بيروت لبنان – ط ١ سنة ٢٠٠٣م.
- الكتاب لسيبويه تحقيق /عبد السلام هارون – ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- الكشاف للزمخشرى ط دار الفكر.
- لسان العرب لابن منظور المصري دار صادر بيروت ١٩٥٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- مبدأ التغليب والترجيح يتأسس على قانون كوني مقال منشور في جريدة الرياض للباحث / إبراهيم البليهي — العدد ١٤٧٢٧ تاريخ ١٩/١/٢٠٠٨م – ١٩ شوال ١٤٢٩هـ.
- المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم د / أحمد الخراط ط / مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- المحتسب لابن جنى تحقيق /على النجدى ناصف، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية المصرية.
- المغنى لابن هشام تحقيق/ محمد محى الدين ط محمد على صبيح.
- المقتضب للمبرد تحقيق /محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب بيروت.
- المنصف لابن جنى تحقيق/ ابراهيم مصطفى، وعبد الله آمين ط الحلبى.
- النحو الوافى – عباس حسن، ط دار المعارف المصرية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner